

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9612

الإثنين، 22 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيدة فرايزر/السيدة غات (مالطة)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
 إكوادور السيد دي لا غاسكا
 الجزائر السيد كودري
 جمهورية كوريا السيد سانغجين كيم
 سلوفينيا السيد جبوغار
 سويسرا السيدة شاندا
 سيراليون السيد جورج
 الصين السيد فو كونغ
 غيانا السيدة رودريغز - بيركيت
 فرنسا السيد دو ريفيير
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إيكيرسلي
 موزامبيق السيد فرنانديس
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود
 اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن 1160 (1998)، و 1199 (1998)، و 1203 (1998)، و 1239 (1999)،
 و 1244 (1999)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2024/282)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-10881 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن 1160 (1998)، و 1199 (1998)، و 1203 (1998)، و 1239 (1999)، و 1244 (1999)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في

كوسوفو (S/2024/282)

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بفخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، وأرجو من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فيوسا عثمانى - سادريو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/282، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زيادة.

السيدة زيادة (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أطلع

مجلس الأمن على آخر التطورات في كوسوفو. وألاحظ أن هذه هي

إحاطتي الثانية هذا العام، بالنظر إلى الجلسة الاستثنائية المعقودة في 8 شباط/فبراير (انظر S/PV.9545). يغطي تقرير الأمين العام المعروض على الأعضاء (S/2024/282) التطورات الرئيسية في الفترة من 19 أيلول/سبتمبر إلى 15 آذار/مارس. ولذلك أود أن أطلع الأعضاء على آخر التطورات المهمة التي حدثت منذ ذلك الحين وأن أقدم بضع ملاحظات عن الحالة من منظور أوسع.

لقد أجريت مشاورات عديدة مع الجهات الفاعلة السياسية في بريشتينا وبلغراد، ومع الزعماء الدينيين، ومنظمات المجتمع المدني، ومع شركائنا الدوليين الرئيسيين في الميدان. وإحدى الملاحظات الغالبة الرئيسية هي عدم الرضا عن مستوى التقدم الذي يحرز عن طريق الحوار السياسي والآثار المباشرة الناجمة عن ذلك على الحالة الأمنية. ومما يؤسف له أن مستوى انعدام الثقة لا يزال مرتفعاً ويجب معالجته. فخلال الأشهر الأخيرة، تصاعدت حدة التوترات، وأحد العوامل الرئيسية التي تفسر ذلك هو عدم القدرة على معالجة المسائل القائمة منذ أمد طويل عن طريق التواصل والحوار المناسبين، سواء كان ذلك بين بريشتينا وبلغراد أو بين طوائف صرب كوسوفو والسلطة المركزية في بريشتينا.

وانصبت الجهود المتواصلة خلال عدة أشهر على حل المسألة المتنازع عليها المتعلقة بشرعية الحكم المحلي في البلديات الأربع، التي يسكنها أساساً أشخاص من أصل عرقي صربي، في الجزء الشمالي من كوسوفو. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، جمع صرب كوسوفو في ليبوسافيتش/ليبوسافيك، وشمال ميتروفيتسا، وزوبين بوتوك، وزفيتشان/زفيتشان عدداً كافياً من التوقيعات، أكثر بكثير من نسبة العشرين في المائة المطلوبة من الناخبين المسجلين، لبدء عملية للإطاحة برؤساء مجالس البلديات الذين انتخبهم هناك في نيسان/أبريل 2023 أقل من 4 في المائة من مجموع الناخبين المسجلين، بسبب قرار صرب كوسوفو عدم المشاركة. وهذه العملية، التي نوقشت طويلاً في إطار المحادثات التي يسهها الاتحاد الأوروبي، تهدف إلى تقليل التوترات التي نتجت حتماً عن هذه الانتخابات، بما في ذلك الاحتجاجات العنيفة التي تركزت حول عدة مباني بلدية في شمال

الحوار، على تخفيف الشواغل لدى الأناس العاديين. توفر مختلف الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن من خلال عملية الحوار خريطة طريق واضحة نحو تسوية العديد من هذه المسائل المعلقة. وبغض النظر عن الجانب الذي يتخذ إجراءات انفرادية، أو المبررات المقدمة للقيام بذلك، فإن هذه الإجراءات لا تؤدي في نهاية المطاف إلا إلى إدامة بيئة يسودها انعدام الأمن وانعدام الثقة بين الطوائف.

وبناء على ملاحظاتي التي أدليت بها هنا في المجلس في 8 شباط/فبراير، لا بد لي أن أكرر الإعراب عن قلقي المستمر، الذي أعربت عنه أيضاً عدة دول أعضاء، إزاء الطريقة التي تم بها الإبلاغ عن النظام الجديد المتعلق بالمعاملات النقدية وطريقة تنفيذه وكيف أثر على أضعف الشرائح من الطوائف التي لا تشكل أغلبية. وتحت إشراف الاتحاد الأوروبي، اجتمع الطرفان خمس مرات - في 27 شباط/فبراير، و 19 و 25 آذار/مارس، و 4 و 18 نيسان/أبريل - سعياً إلى إيجاد حل يعالج ما أثير من شواغل ويخفف من حدة العواقب غير المقصودة. وينبغي أن نتمسك بالأمل في إمكانية التوصل إلى حل، ونحث الأطراف على تضافر الجهود والتعاون لإيجاد حلول عملية في المستقبل القريب.

ثمة عنصر آخر في صلب الاتفاقات المبرمة يمكن أن يوجد الحلول الناجعة لتلك المسائل العالقة المرتبطة بمسار التطبيع، ألا وهو المبادرة باتخاذ خطوات حثيثة وجديرة بالثقة تقضي إلى إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وأياً كان الشكل النهائي للرابطة/جماعة البلديات، فمن الجلي أن ذلك الشكل سيشتمل على عناصر الضمانات المالية والمؤسسية المستدامة في طائفة صرب كوسوفو. ويشمل ذلك مسائل الإدارة المحلية والخدمات الأساسية الضرورية مثل التعليم والرعاية الصحية. إن النداءات المتكررة الداعية إلى إنشاء الرابطة يجب أن تلقى آذاناً صاغية، إذ ستشكل خطوة مهمة على درب تعزيز الثقة بين طائفة الصرب والسلطات المركزية.

إن التنفيذ الكامل للاتفاقات التي يسر الاتحاد الأوروبي إبرامها بات أولوية ملحة أكثر من أي وقت مضى من أجل المساعدة في

كوسوفو في أيار/مايو الماضي. وادعى ممثلو طائفة صرب كوسوفو في الشمال مؤخراً أن الشروط المحددة لسحب الثقة من رؤساء البلديات لا تسمح بمشاركة تمثيلية كاملة في التصويت على سحب الثقة.

وفي وقت لاحق، حث الاتحاد الأوروبي وممثلو بلدان المجموعة الخماسية في بريشتينا على إعادة النظر في هذا الموقف، بينما رد صرب كوسوفو بأن حججهم مشروعة ولا تؤخذ في الحسبان بالقدر الكافي. وجرى عملية سحب الثقة أمس، بدون أي حوادث أمنية. غير أنه لم يدل سوى 253 من أصل 46 556 ناخباً مسجلاً بأصواتهم. ومن دواعي الأسف أن ذلك يمهّد الطريق لإطالة وتمديد مسألة حساسة غير محسومة. ومن وجهة نظرنا، سنواصل دعم الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي باعتباره المنتدى المناسب لإيجاد حل توافقي للمسائل المعلقة. وحدثت انتكاسات عديدة، خلال العام الماضي، في الجهود الرامية إلى بناء مزيد من الثقة في العلاقات السلمية بين الطوائف العرقية في كوسوفو من خلال الحوار السياسي. وسبق أن أبلغ الأمين العام في تقريره عن عدد من هذه الانتكاسات كما سبق أن أبلغت عنها في إحاطاتي للمجلس، في حين أثار الحادث الأمني الخطير الذي وقع في قرية بانيسكا/بانيسكي في أيلول/سبتمبر الماضي الانتباه الدولي الأوسع. وما زلت أشدد على أهمية المساءلة عن هذا الحادث البالغ الخطورة عن طريق تحقيق واف قائم على الوقائع وتقييم ملاماته. هذه مسألة قضائية وضرورة سياسية أيضاً لتقادي أي تكرار.

وخلال الفترة نفسها، أدت تطورات عديدة إلى معاناة شديدة وانعدام للثقة بين الطوائف، وهي تطورات كان من الممكن، بل كان ينبغي، توقعها وتجنبها من خلال الحوار بحسن نية. وقد أعرب ممثلو طائفة صرب كوسوفو عن شعورهم بأنهم يواجهون تحديات في مجال حقوق الإنسان. وهذه التصريحات، وكذلك الاستخدام المتكرر لخطاب التحريض والإهانة، في كلا الاتجاهين، تتطلب ممن يشغلون مناصب قيادية مزيداً من الاهتمام والتدقيق واتخاذ إجراءات تصحيحية مؤهلة.

وفي الوقت الذي يستمر فيه القيام باستثمارات سياسية ومالية دولية دعماً للحوار بحسن نية، لا يمكن أن يساعد العمل الانفرادي، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل التي تدخل بوضوح في نطاق عملية

الثقة في كوسوفو، والذي شهد مشاركة واسعة من مختلف الطوائف والأطياف المهنية. وقد أثمر هذا الملتقى عن التوصل إلى 27 توصية، فضلاً عن العديد من الخطوات العملية في ستة محاور مواضيعية، تشمل: التمكين الاقتصادي، وحماية البيئة، والحقوق اللغوية، والإعلام في مواجهة المعلومات المغلوطة، والمشاركة والإدماج، وترسيخ سيادة القانون. وهناك المزيد من المبادرات المبتكرة التي تنتظرنا بالتعاون مع العديد من شركائنا الدوليين والمحليين وبدعم متبادل منهم.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها جزء أساسي من العمل المنوط ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبالتعاون مع شركائنا، نواصل تشجيع السلطات على وضع مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون في صميم أحكام سياسية سليمة. وينطبق ذلك على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان والحريات، بما في ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز، واللغة، وحقوق الأقليات وحقوق الملكية وحرية التنقل والتعبير والدين والتجمع. والتمتع بتلك الحقوق والحريات أمر لا غنى عنه لاستدامة مجتمع كوسوفو متعدد الأعراق.

وفيما يتعلق بمسائل العدالة الانتقالية والحق في معرفة الحقيقة، أرحب باستئناف اجتماعات الفريق العامل المعني بالمفقودين، بعد أن نجحنا في عقد الاجتماع الأول منذ ثلاث سنوات في 31 كانون الثاني/يناير. ويجب أن يستمر ذلك التواصل المباشر.

وخلال هذه الفترة، واصلت البعثة تقديم دعمها إلى مركز المعونة القضائية ومعهد كوسوفو للقانون لمساعدة مئات المستضعفين؛ وأجرت تدريباً متخصصاً للمحامين الشباب من طائفة صرب كوسوفو لتعزيز عملهم في السعي إلى تحقيق سيادة القانون؛ وقامت برعاية طلاب القانون في عيادة قانونية تشجع العمل الإعلامي المتعدد الأعراق.

وفي حين أحرز تقدم في الأطر القانونية والسياساتية للتصدي للعنف الجنساني، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وستواصل البعثة استخدام التدابير الاستباقية، وتعزيز خدمات الدعم، وتدريب المهنيين، وإذكاء الوعي، وتمكين النساء والفتيات من أجل التنفيذ الكامل والشامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

تخفيف وطأة سلسلة الأزمات المتواصلة التي برزت مؤخراً. لذا فمن الأهمية بمكان أن يظل الجانبان ملتزمين بالمشاركة البناءة بحسن نية وأن يتوصلا إلى حلول توفيقية عملية.

وفيما يتعلق بالمسائل التي شهدت تقدماً في تنفيذ الاتفاقات الأساسية، تم تحقيق نتائج مهمة خلال الإطار الزمني ذاته. وتشمل تلك النتائج التقدم المحرز في صلاحية لوحات ترخيص المركبات واتخاذ خطوات للمضي قدماً في خارطة الطريق المتعلقة بالطاقة والجمارك.

وأود أن أثنى على قيادة بريشتينا لاتخاذها إجراءات بغية التنفيذ الكامل لقرار المحكمة العليا لعام 2016 الذي يؤكد على حقوق الملكية لدير فيسوكي ديتشاني، الذي ظل لسنوات عديدة مهملاً في وقت سابق. وهذا الإجراء جدير بالترحيب، لأنه يسهم إسهاماً كبيراً في بناء الثقة بين الطوائف، فضلاً عن ثقة الناس في سيادة القانون.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الاستفادة الكاملة من مواردها، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو وشركائنا المنفذين، لمساعدة الطوائف على تجاوز انعدام الثقة المستحكم وإيجاد فرص لجني ثمار التعاون الحقيقي. وسنستمر في دعم العمل في مختلف المجالات الذي أوجد مساحات جديدة لتعمل الطوائف يداً بيد من أجل التأثير على نحو إيجابي في المسارات التي ترسم معالم مستقبل للجميع. ويظل ذلك ركيزة في العمل المنوط بنا أدائه. واستخدمت البعثة موارد أنشطتها البرنامجية الأساسية لتسهيل الابتكار والتعاون بهدف تشجيع المزيد من الثقة المتبادلة بين الطوائف وإيجاد أرضية مشتركة وترسيخ قبول أوسع نطاقاً للتنوع في كوسوفو.

وفي ذلك السياق، يواصل مركز بارابار تنفيذ تلك الجهود على مستوى القاعدة الشعبية. ومنذ تقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن، تجاوز عدد الأنشطة الرئيسية التي نفذها المركز 70 نشاطاً على مدى أقل من عام، بمشاركة أكثر من 4 000 شخص يمثلون جميع الطوائف في كوسوفو.

وفي إطار سعيها لإلهام رواد بناء الثقة في المستقبل في كوسوفو، عقدنا في تشرين الثاني/نوفمبر المنتدى الثاني للأمم المتحدة لبناء

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيدة زيادة على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية صربيا.

الرئيس فوتشيتش (تكلت بالإنكليزية): قبل أن أنقل إلى التقرير (S/2024/282) الذي ننظر فيه اليوم، أود أن أذكر المجلس بأن يوم 19 نيسان/أبريل صادف مرور 11 عاما بالضبط على اعتماد أهم اتفاق بين بلغراد وبريشينا على مسار تطبيع العلاقات في بروكسل. وكان الاتحاد الأوروبي أيضا أحد الموقعين.

وبعد أحد عشر عاما، لا توجد مؤشرات على اقتراب إنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، مع أن الصرب أوفوا بجميع الالتزامات الصعبة بموجب الاتفاق. وكانت هذه السنوات الإحدى عشرة لجميع الصرب الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا، ولصربيا بأسرها، بمثابة 11 سنة من الوعود التي لم تتحقق والأعداء اليومية والأكاذيب. لقد كانت 11 سنة من عجز الاتحاد الأوروبي، العرضي أو المتعمد، بصفته الضامن لتنفيذ الاتفاق المذكور عن الدفع بالأمور قدما من نقطة الصفر. وبطبيعة الحال، أسفر كل ذلك عما يمكن أن نسميه اليوم العنف القانوني ضد السكان الصرب في كوسوفو وميتوهيا ومضايقتهم البدنية. أولا وقبل كل شيء، أعرب عن امتناني للأمين العام غوتيريش والممثلة الخاصة زيادة على تقانيهما في الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على النحو المبين في القرار 1244 (1999). ولذلك، على الرغم من التقرير المذكور قد لا يعبر بشكل كامل عن خطورة الحالة في الميدان، فإنه يوثق في الحقيقة جميع الأحداث الهامة تقريبا التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهو أمر بالغ الأهمية للدول الأعضاء.

وللتوصل إلى فهم أشمل لهذا التقرير، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط الحاسمة لكي ينظر فيها أعضاء هذه الهيئة. وتجري مناقشة التقرير المعروض علينا اليوم عن أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بعد شهر ونصف الشهر من عقد هذه الهيئة جلسة استثنائية عن الحالة في كوسوفو وميتوهيا في 8 شباط/فبراير (انظر S/PV.9545). وأشار إلى أن الجلسة الطارئة عُقدت بعد

كما تستمر البعثة في إيلاء الأولوية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وفي ذلك الصدد، ستمثل الجمعية الشبابية السادسة للأمم المتحدة في كوسوفو في أيار/مايو المقبل منبرا لجمع النشطاء والقادة الشباب من مختلف الطوائف في كوسوفو وعبر المنطقة. وستدعم الجمعية الحوار وريادة الأعمال فيما بين الطوائف للمساعدة في التصدي للتحديات واغتنام الفرص المطروحة عالم يحركه الذكاء الاصطناعي.

وأود أن أضيف نقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية، ألا وهي أنه لتحقيق التقدم في كوسوفو وتنفيذ الأهداف المنوطة بنا على نحو فعال، ينبغي فهم المسائل التي تنصدي لها إلى جانب شركائنا ومعالجتها كجزء لا يتجزأ من السياق الإقليمي الأوسع. ونذكر أن عملنا جزء من جهد دولي مشترك لتعزيز الرخاء والاستقرار والسلام في كوسوفو وخارجها.

أود أن أعرب عن امتناني للتعاون اليومي والدعم الذي نلقاه من شركائنا الرئيسيين متعددي الأطراف - لا سيما قوة كوسوفو - وشدة تنسيقنا مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو. سنتجاوز معاً وبدعم مستمر من المجلس هذه الفترة الصعبة من خلال الحفاظ أولا على تركيزنا على حقوق الناس ورفاههم. وسنواصل دعوة جميع القادة - من السياسيين والمدنيين - إلى الوفاء بالتزاماتهم في نفس الصدد. وبالمثل، سنواصل تقديم دعمنا الكامل للحوار بإعطائه الأولوية على الإجراءات الانفرادية أو الخطاب المثير للانقسام الصغري المحصلة. وإدراكا منا للاتجاه المتمثل في تراجع الثقة العامة، سنظل شركاء ثابتين لجميع من يتشاطرون رؤية بناء مستقبل أفضل. ويمكن المضي قدما عن طريق إجراء حوار بحسن نية والتواصل والتفاهم. وإحراز التقدم يستند إلى إجراءات تُتخذ بإرادة للتوصل إلى حلول توافقية.

وأختتم بياني بالإعراب عن بالغ تقديري لأعضاء المجلس على دعمهم المتواصل. فلا غنى عن هذا الدعم في مواصلة البعثة مساعيها لتعزيز الظروف المؤاتية لحياة سلمية وطبيعية ينعم بها جميع الناس في كوسوفو، وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلام في المنطقة وخارجها.

ومع ذلك، فإن التدبير المذكور الرامي إلى إلغاء استخدام الدينار، الذي يشكل تنويجا لحملة مطولة وشاملة وقائمة على دوافع عنصرية من الهجمات الواسعة النطاق والمنهجية التي تشنها مؤسسات بريشتينا على المدنيين غير الألبان، لا يزال ساري المفعول. وأذكر أعضاء المجلس بأن ألبين كورتي قال هنا إنه سيتم الصرب مرحلة انتقالية مدتها ثلاثة أشهر لن تنتهك فيها حقوق الصرب، فيما يتعلق باستخدام الدينار وقبوله كعملة متداولة. وبطبيعة الحال، منذ انتهاء ذلك الاجتماع، لم يذكر أحد في بريشتينا أو في المجتمع الدولي تلك المرحلة الانتقالية التي تستغرق ثلاثة أشهر وبدأ تنفيذ جميع التدابير المتعلقة بالدينار المتخذة ضد الصرب على الفور.

ولهذا السبب، لا يزال الصرب والآخرين من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا غير قادرين على تلقي معاشاتهم التقاعدية أو مرتباتهم أو استحقاقاتهم الاجتماعية أو علاوات الأطفال أو أي مدفوعات أخرى، وقد توقفت عمليا المدارس ورياض الأطفال والمؤسسات الطبية والاجتماعية وجميع المؤسسات الأخرى. وحتى إذا تمكنت بعض هذه المؤسسات من الاستمرار في العمل، فإن موظفيها يواجهون مخاوف يومية من التعرض للاعتقال التعسفي الذي يقوم به نظام كورتي على نطاق واسع بتوجيه تهم كاذبة.

ومع أن هذه الحالة تضر على نحو خاص بالأطفال في رياض الأطفال والمتقاعدين والأمهات العازبات والمرضى المصابين بأمراض خطيرة في البيئات الريفية، فإنها تؤثر سلبا على الجميع. ومسألة من المسائل القليلة التي تتعامل فيها سلطات بريشتينا بلا تمييز، لأن الجميع يتأثر بالقدر نفسه بغض النظر عن العمر أو نوع الجنس ما داموا غير ألبان ولا يؤيدون خطة بريشتينا الشوفينية لتحقيق مفهوم "ألبانيا الكبرى". ونظام كورتي لا يزال يكافأ بدلا من فرض الجزاءات عليه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ جميع الدول الأعضاء التي دعت بإخلاص وحسن نية إلى الحوار بعقد خمس جولات من المناقشات في الفترة من 8 شباط/فبراير إلى يومنا هذا في بروكسل على أساس القرار 1244 (1999) وقرار الجمعية العامة 298/64 لعام 2010.

تقديم جمهورية صربيا رسالة إلى مجلس الأمن (S/2024/134) تشير فيها إلى أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو، بقيادة ألبانيا، تعرض السلام والاستقرار الدوليين للخطر.

وأرفقت جمهورية صربيا بهذه الرسالة أيضا شرحا مفصلا للإجراءات التي مكنت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بصورة مستمرة ومقصودة من إيجاد ظروف معيشية لا تطاق للصرب والآخرين من غير الألبان. بالإضافة إلى ذلك، عرضت جمهورية صربيا على مجلس الأمن الإجراءات التي تنفذ من خلالها تلك المؤسسات هجمات مخططة تخطيطا جيدا وواسعة النطاق ومنهجية لمضايقة المدنيين الصرب، بما في ذلك العنف القانوني المستمر والعنف البدني والاستهداف الانتقائي.

وقبل طلب عقد جلسة طارئة في 8 شباط/فبراير بعدما خلص تقييم أجراه أعضاء مجلس الأمن إلى أن حججنا والشكوى المقدمة مستندة إلى حقائق. وأشار بوجه خاص إلى أن الأغلبية التي قبلت حججنا تتألف هنا من البلدان التي لا تحترم سيادة جمهورية صربيا وسلامتها الإقليمية بالطريقة المتوخاة في أحكام القرار 1244 (1999) الملزم قانونا. ولذلك، من المهم بشكل خاص أن أعضاء مجلس الأمن احترمو حججنا وأخذوا في الاعتبار، خلال تلك الجلسة الهامة، تهينة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو على نحو متعمد وبدوافع عنصرية ظروفًا معيشية لا تطاق للصرب، فضلا عن شنها حملة مضايقة مخططة تخطيطا جيدا وواسعة النطاق ومنهجية ضد المدنيين الصرب واضطهادهم.

وأشير إلى أن جميع أعضاء هذه الهيئة تقريبا أعربوا عن قلقهم العميق إزاء موقف الصرب والآخرين من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا وحثوا على الحوار. وخلال تلك المناقشات، جرى التركيز بوجه خاص على التدبير الجذري المتمثل في إلغاء المعاملات النقدية بالدينار الصربي الذي زاد من خلاله نظام بريشتينا على نحو كبير من ثقل أعباء الحياة اليومية للصرب والآخرين من غير الألبان، بالنظر إلى أن دخلهم يُدفع غالبا بالدينار. ونوقشت هذه المسألة في سياق عدم تمكنهم من الحصول حتى على أبسط خدمات الرعاية الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

على مدى فترة طويلة من الزمن. فعند تحليل تلك الأحداث معا، ترسم صورة قاتمة للواقع على الأرض. وذلك القصور في التقرير ليس نتيجة لطول الفترة المشمولة بالتقرير فحسب، بل كذلك للمنهجية المستخدمة، التي ظلت دائما موجزة وسطحية. ولذلك، أجد لزاما علي أن أقدم نظرة متعمقة أكثر في الأحداث الواردة في التقرير لتمكين أعضاء المجلس من فهم الحالة العامة على نحو أكثر شمولاً.

لم تُعرض الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمن في التقرير على أنها حدثاً ذا أهمية خاصة. وقد ذُكرت فقط في الفقرة 22 من التقرير، وحتى هناك يذكر خطأ أنها عقدت بناء على طلب صربيا لمناقشة الآثار المترتبة على التنظيم الجديد بشأن العملات. وذلك غير صحيح، لأن الطلب الصربي إلى المجلس استند إلى شكوى، مدعومة بالحجج، بأن بريشتينا تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. ولم يبلغ عن الإلغاء غير القانوني للدينار ولم يؤخذ في الاعتبار في ذلك السياق إلا كجزء من الشكوى المرفوعة ضد سلطات بريشتينا بسبب الهجمات المنهجية والواسعة النطاق والمخطط لها جيدا على الصرب؛ ثانيا، تعتمد تهيئة ظروف معيشية لا تطاق للصرب؛ وثالثا، اضطهاد الصرب. إن الجدية العميقة للشكوى المتعلقة باضطهاد الصرب، التي نظر فيها المجلس في الجلسة الاستثنائية، قد عرضت بصراحة وببساطة في الفقرة 22 من التقرير بالطريقة التالية.

”وشارك السيد فوتشيتش والسيد كورتي في الجلسة، وقدا روابتين متناقضتين فيما يتعلق بالحالة في كوسوفو وأثر النظام“.

وفي ذلك الصدد، أعتقد أن من المهم التذكير بأن صربيا لم تكن فقط تقدم نوعا من السرد في الجلسة المعنية، بل على العكس تماما. فقد كان بياننا قائمة مباشرة ببيانات وحقائق ملموسة عن حملة بريشتينا للهجمات المنهجية والجيدة التخطيط والواسعة النطاق على السكان الصرب.

وقد ذُكرت، في جملة أمور، بيانات محددة في تلك المناسبة فيما يتعلق بعدد من المسائل. وتلك تشمل المصادرة غير القانونية لأكثر من 1 مليون متر مربع من الأراضي الصربية لبناء قواعد شرطة خاصة

وكانت النتيجة الملموسة لتلك المداولات هي الكشف عن الدوافع الحقيقية لبريشتينا.

وأكد كبير مفاوضي بريشتينا، ببسليمي، نائب ألبين كورتي وشريكه في اضطهاد السكان المدنيين، أن قرارهم الأحادي الجانب والتصعيدي بإلغاء الدينار فعليا في كوسوفو وميتوهيا قد أثر بشدة على الشعب. وخلافا لما أكدته كورتي أمام هذه الهيئة بأن اتهام صربيا باطل وأنه لم يتأثر أحد بقرارهم، بما في ذلك الصرب، أقر ببسليمي بصدق بأن النية الحقيقية كانت القضاء على الوجود الصربي بأكمله في كوسوفو وميتوهيا. ويظل، على غرار كورتي، ملتزما بتطلعات الهيمنة المتمثلة في ألبانيا الكبرى والتي تحول دون إجراء أية مفاوضات مع صربيا أو التعايش مع الصرب. وأكدت إدارته لعملية الحوار، التي اتسمت باستراتيجية التخريب من خلال الحضور، إحجامه عن السعي إلى إيجاد حل توفيقى لحماية السكان على النحو الذي أوصت به هذه الهيئة. ومع ذلك، تستمر مكافأة نظام كورتي بدلاً من فرض جزاءات عليه.

وبالتوازي مع ذلك، تعمق وتعزز قمع بريشتينا الوحشي للصرب وغيرهم من غير الألبان واضطهادها لهم. فقد وقع 16 هجوما جديدا بدوافع عرقية على الصرب منذ الجلسة الاستثنائية. واشتمل ذلك، أولا، على هجوم مسلح على شبان صرب في غراتشانيتشا؛ وثانيا، إطلاق نار وتخويف مستهدفا أعدادا من الصرب العائدين في غرب كوسوفو الذين تتناقص أعدادهم باستمرار؛ وثالثا، استمرار الاعتقالات غير المبررة؛ ورابعا، قيام الشرطة بإزالة لوحات ترخيص تحمل أسماء أماكن صربية بالأبجدية السيريلية بالعنف في البلديات الصربية الصرف في شمال كوسوفو. وبعد 8 شباط/فبراير، اتسعت الهجمات المستمرة في إطار حملة الاضطهاد ضد الصرب لتشمل عمليات اقتحام القوات شبه الشرطة التابعة لبريشتينا للصيدليات الصربية في كوسوفسكا ميتروفيتسا وزوبين بوتوك، حيث صادر مضطهدو الصرب كميات هائلة من الأدوية.

ولكن، على الرغم من أن تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يلتزم الدقة الواقعية، فإنه لا يرصد الأحداث المترابطة

وقعت في بانيسكا. ولكن، لم يستخدم أي من ذلك الحماس والطاقة لإثارة مسألة الجريمة المروعة التي ارتكبتها جندي تحت قيادة فيوسا عثمانى، الموجودة هنا. فعشية عيد الميلاد الأرثوذكسي، أطلق جندي يرتدي الزي الرسمي ينتمي لما يسمى بقوات أمن كوسوفو، بينما كان في الخدمة ومستخدماً بندقية خدمته، النار بدم بارد على صبي يبلغ من العمر 11 عاماً، هو ستيفان ستويانوفيتش، وابن عمه ميلوش ستويانوفيتش البالغ من العمر 21 عاماً. وتتساءل أحياناً عما إذا كانت حقيقة اتهامه بارتكاب جنحة فقط ترجع إلى حقيقة أن الضحيتان كانا مجرد شخصين من أصل عرقي صربي.

وأود أن أذكر المجلس مرة أخرى بكلمات كورتي، التي قالها هنا في الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمن.

”لا تفعل هذه اللاتحة شيئاً لحظر أو منع حكومة صربيا من تقديم الدعم المالي لصرب كوسوفا. وأي إحياء بعكس ذلك لا يتعدى كونه دعاية كاذبة تهدف إلى إثارة التوترات العرقية. ولا تسعى اللاتحة إلا إلى ضمان شفافية وقانونية النقد المستورد إلى كوسوفا، تماشياً مع دستورنا وسياستنا النقدية في الاتحاد الأوروبي. تنطبق نفس القواعد على جميع الواردات النقدية من أي بلد وبأي عملة. فهي لا تحظر تحويل الدينار من صربيا“ (S/PV.9545، صفحة 11)

والدليل على أن كورتي كان يكذب يتجلى أيضاً في حقيقة أن موضوع اجتماع حوار بروكسل كان قبل بضعة أيام يتعلق تحديداً بكيفية حل المشكلة، فضلاً عن حقيقة أنه في 14 آذار/مارس في بريشتينا، بعد أكثر من شهر من كذب كورتي على مجلس الأمن، ذكر الممثل الخاص للولايات المتحدة في غرب البلقان أن مسألة الدينار مسألة إنسانية ناشئة ينبغي لنا أن نعالجها على الفور. وقال السيد إسكوبار أيضاً إنه تأثر بقصص الصرب العاديين الذين تأثروا بشكل مباشر بالحظر المفروض على الدينار. وأضاف أن ألبين كورتي رفض خطته لحل تلك المسألة الإنسانية. وعندما سألت وسائل الإعلام لماذا قرر كورتي المضي قدماً في حظر الدينار، مع العلم أنه كان

غير قانونية في شمال كوسوفو؛ وعرقلة حرية تنقل الصرب من خلال الإيقاف من دون سبب والمعاملة المهينة والضرب وغيره من أعمال العنف عند نقاط التفتيش المسلحة غير القانونية وغيرها من المواقع في جميع أنحاء شمال كوسوفو وميتوهيا؛ والاحتجاز التعسفي لعشرات النساء الصربيات، فضلاً عن الاحتجاز التعسفي لفترات أطول على أساس عرقهن فقط ومن دون توجيه تهمة إليهن؛ وإطلاق النار غير مبرر ووجود شبه مستمر للمركبات المدرعة التابعة للقوات الخاصة في بريشتينا في بيئات حضرية سلمية؛ واتخاذ قرارات بشأن مصادرة المباني التي تملكها المؤسسات الصربية منذ أكثر من قرن وفرض حظر غير قانوني لمدة تسعة أشهر على السلع الصربية ومصادرة السلع القانونية التي يملكها التجار الصرب؛

وتشمل المسائل أيضاً عمليات الاستيلاء العنيفة على ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية التي تنتهك فيها بريشتينا مناطق الحماية الخاصة المحيطة بمرافق الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، بينما تعيد تسمية المرافق الصربية المقدسة التي تعود إلى قرون بأسماء ألبانية؛ وحرث وتدمير المقابر الصربية؛ وتسليح ما يسمى بقوات أمن كوسوفو غير القانونية، التي ينبغي، استناداً إلى الفقرة 9 (ب) والفقرة 15 والنقطة 6 من المرفق 1 للقرار 1244 (1999)، تجريمها من السلاح وتفكيكها؛ ومنع دفع 60 946 راتب ومعاش تقاعدي للصرب في كوسوفو وميتوهيا ومنح دراسية لـ 2 430 طالب وتلميذ، وأموال لتمويل مطاعم فقراء لحوالي 2 000 من أكثر المواطنين ضعفاً اجتماعياً، فضلاً عن جميع الدخول الأخرى للصرب؛ وشن 470 هجوماً بدوافع عرقية على الصرب مرت من دون عقاب؛ و 75 هجوماً على مرافق مقدسة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية؛ و 25 هجوماً على الأطفال الصرب، بما في ذلك محاولة قتل صبي يبلغ من العمر 11 عاماً وابن عمه البالغ من العمر 21 عاماً في عيد الميلاد عام 2023 على يد ممثل لقوات الأمن غير الشرعية في كوسوفو. ولكن، يستمر نظام كورتي في بريشتينا في الحصول على مكافآت، بدلاً من فرض عقوبات عليه.

ولا يمكننا أن نحصي المرات التي ذكر فيها مختلف المسؤولين الدوليين ووكالات الأنباء وحتى أمام هذا المجلس الأحداث التي

بغية الإشراف على تطوير مؤسسات الحكم الذاتي الديمقراطية المؤقتة وكفالة الظروف لحياة سلمية وطبيعية لجميع سكان كوسوفو. وما فتئنا نسمع منذ سنوات أنه يمكن للممثل الخاص أن ينقل الإذن إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وأنه لا يوجد أساس قانوني له لاتخاذ إجراء آخر.

ومع ذلك، أود أن أذكر مجلس الأمن بأن الممثل الخاص نقل تلك الاختصاصات إلى المؤسسات المؤقتة من خلال الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو. وقد اعتمد الممثل الخاص للأمين العام تلك الوثيقة على وجه التحديد في 15 أيار/مايو 2001 ووفقاً للولاية المحددة في القرار 1244 (1999) عن طريق القاعدة التنظيمية 12/9، وهي لا تزال ملزمة قانوناً. وعلاوة على ذلك، ينص الفصل 12 من الإطار الدستوري لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أن ممارسة مسؤوليات المؤسسات المؤقتة بموجب هذا الإطار الدستوري لن تؤثر في سلطة الممثل الخاص للأمين العام أو تقلل منها في كفالة التنفيذ الكامل للقرار 1244 (1999)، بما في ذلك الإشراف على مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة ومسؤوليها ووكالاتها واتخاذ التدابير المناسبة حينما تكون إجراءاتها غير متماشية مع القرار 1244 (1999) أو الإطار الدستوري.

لذلك، لا جدال في أن الممثلة الخاصة للأمين العام ملزمة صراحة بالإبلاغ عن التدابير الملموسة التي اتخذتها لوقف وتعطيل اضطهاد السكان بدوافع قومية، وفقاً للقرار 1244 (1999)، أو هي ملزمة على الأقل بتقديم تفسير لسبب عدم اتخاذها مثل هذه التدابير، إذا كان الحال كذلك. بدلاً من ذلك فإن ما لدينا، كما قلت، هو سرد لجميع الحالات الفردية تقريباً في التقرير، مع الافتقار التام إلى السياق الواضح فيما يتعلق باضطهاد المدنيين الذي يحدث على أرض الواقع في الميدان والذي نوقش في جلسة طارئة لمجلس الأمن (انظر S/PV.9545). مع ذلك، وفي حين أن الاجتماع الطارئ لم يُذكر إلا مرة واحدة وأن الهجمات ضد المدنيين في إطار حملة بريشتينا للاضطهاد ضدهم لم تذكر ولو مرة واحدة، فقد ذكرت التطورات المأساوية التي وقعت

من الممكن حل هذه المسألة من خلال إنشاء مجتمع من البلديات ذات الأغلبية الصربية، أجاب السيد إسكوبار بأن ذلك سؤال يوجه إلى كورتي. كما كذب كورتي على المجلس عندما تحدث عن الإدخال المزعوم لتدابير انتقالية مدتها ثلاثة أشهر في إشارة إلى قرار العملة. وذلك لم يحدث. وتبع ذلك حظر وقمع جديان بدلاً من ذلك. ومع ذلك، يستمر نظام كورتي في تلقي المكافأة بدلاً من العقاب.

وتؤكد كل تلك الحقائق أن بريشتينا وكورتي لم يقلوا الحقيقة قط وأن الصرب في كوسوفو وميتوهيا أهداف لمضايقات جيدة التخطيط ومنهجية وواسعة النطاق من جانب مؤسسات بريشتينا بهدف اضطهادهم. وبعد جلسة المجلس الاستثنائية، كان ينبغي التأكيد على تلك الحقيقة بوضوح في التقرير، إلى جانب إدانة لا لبس فيها لعنف بريشتينا. ولا نتوقع من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تكيف تقاريرها لتتناسب الرغبات والتطلعات السياسية لأي من الأطراف المعنية. وعلى العكس من ذلك، ندعو إلى الإبلاغ الذي يرتكز فقط على الحقائق. ولذلك، نتوقع من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تقدم تقارير واضحة ودقيقة إلى المجلس فيما يتعلق بالحالة على الأرض. وفيما عدا ذلك، فإن الإبلاغ الموثوق به لا يعني الحياد أو الغموض فيما يتعلق بالأحداث التي تعرض السكان في كوسوفو للخطر بشكل مباشر. فذلك الحياد غير مقبول، بالنظر إلى أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ملزمة بالاعتراض بوضوح وبصوت عال، وفقاً للولاية التي أذن بها مجلس الأمن، لأي محاولة لتهديد السكان المدنيين في الإقليم.

ونعتقد كذلك أن التقرير يغفل معلومات للمجلس عن التدابير الملموسة التي اتخذها الممثل الخاص للأمين العام بغية تثبيط أو توقع أو تعطيل أو المعاقبة على عنف بريشتينا واضطهادها للصرب وغيرهم من غير الألبان. وأود أن أذكر المجلس بأن على الوجود المدني الدولي برئاسة الممثل الخاص التزاماً بتأمين الحياة الطبيعية في كوسوفو. وتتص الفقرة 10 من القرار 1244 (1999) بوضوح على أن الأمين العام مخول بإنشاء وجود مدني دولي، في جملة أمور،

ضد الصرب الذين ترعّبهم الآن قوات الشرطة الخاصة، بينما يتخذ المسؤولون البلديون الألبان غير الشرعيين قرارات تتعارض مباشرة مع مصالح الصرب وينفذونها. ومع ذلك، تستمر مكافأة نظام كورتي بدلاً من فرض عقوبات عليه.

وعلى الرغم من النداءات الدولية المعلنة لإنهاء تلك الحالة، تواصل بريشتينا باستمرار احتلال الشمال وقد عرقلت انتخاب السلطات المحلية الشرعية. وبعد وعود كاذبة بأنها ستسحب المسؤولين الألبان غير الشرعيين، طلبت من الصرب تقديم التماس لاستبدال السلطات المعنية كي تقوم بتنظيم استفتاء لسحبهم. يتطلب إنجاز هذا الاستفتاء مشاركة أكثر من 50 في المائة من الناخبين المسجلين، وقد وافق الصرب في البداية على تنظيم التوقيع على الالتماس المذكور وجمعوا أكثر من 20 في المائة من توقيعات الناخبين المطلوبة - أي ستة أضعاف عدد الأصوات التي انتخب بها بعض المسؤولين الألبان.

وللحيلولة دون إلغاء النتائج وللحفاظ على الظروف المواتية لاستمرار اضطهاد الصرب عن طريق التلاعب بقوائم الناخبين، زادت بريشتينا فجأة عدد الناخبين المسجلين. وقد فعلت ذلك في الفترة التي غادر فيها الإقليم أكثر من 15 في المائة من السكان ذوي الغالبية الصربية الفارين من القمع. ولهذا السبب بات هناك اليوم 46 249 ناخباً في قوائم الناخبين لتلك البلديات الأربع، وهو ما يزيد بنسبة 5,7 في المائة عما كان عليه في عام 2021. وبين تشرين الأول/أكتوبر 2021 وآذار/مارس 2024، تمت إضافة 2 498 من الناخبين الجدد، وزاد عدد الناخبين الألبان بشكل مصطنع بنسبة 12,42 في المائة. وإذا أضفنا إلى ذلك منع التصويت بالبريد للأشخاص المطرودين وحملة التخويف والابتزاز التي شنت على الصرب لردعهم عن المشاركة في الاستفتاء، فمن الواضح أن بريشتينا تعتزم إتمام اضطهاد الصرب بدعم من السلطات البلدية غير الشرعية. وهذا هو السبب في أن القرار الذي اتخذته الصرب مؤخراً بمقاطعة الاستفتاء مفهوم تماماً وهو القرار الوحيد الممكن، لأنهم غير قادرين على بلوغ العتبة المحددة وهي نسبة 50 في المائة من الناخبين المسجلين لأنهم يتعرضون للاضطهاد والمنع

في قرية بانيسكا في 24 أيلول/سبتمبر 2023 ما مجموعه ثمان مائة في التقرير. ولهذا السبب يجب أن أكرر ما قلته في الاجتماع الطارئ والذي يشير إلى الاستنتاج بأن تلك التطورات لم تكن ناجمة عن عواقب قمع كورتي واضطهاده للمدنيين. أدانت صربيا بشكل لا لبس فيه العنف الذي وقع في بانيسكا في ذلك المساء بالذات، ولهذا السبب لن تسمح باستخدام المأساة كذريعة لاضطهاد الصرب ولصرف الانتباه عن حقيقة أن هذا الاضطهاد يحدث على أرض الواقع على أساس يومي.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن جمهورية صربيا ظلت لأكثر من عام قبل تلك الأحداث الأساسية تحذر علناً جميع الممثلين الدوليين من أن الصرب في كوسوفو يواجهون هجمات وعنفاً بصورة منهجية وعلى نطاق واسع من جانب نظام كورتي الشوفيني. فمُنذ خريف عام 2021، حُرِم الصرب تماماً من المشاركة في النظام السياسي والاقتصادي لما يسمى بكوسوفو. واستُعيض عن الشرطة الصربية المنصوص عليها في المادة 9 من "الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات" بتشكيلات كورتي شبه العسكرية المشكلة من قومية واحدة، والتي تقوم بمضايقة الناس وضربهم واعتقالهم. لم يرغب أحد في الاستماع إلى نداءاتنا لوقف الترويع.

وما فتئت بريشتينا تقوّض بشكل منهجي حياة الشعب الصربي وحقوقه الأساسية. وأود أن أذكر الأعضاء بأن بريشتينا نظّمت بعد ذلك، في البلديات ذات الأغلبية الصربية، انتخابات مخزية قاطعها الصرب باعتبارها انتهاكاً لحقوقهم ولأنها تعرّض سلامتهم للخطر من خلال استبدال كورتي غير القانوني لقائد الشرطة الإقليمية. وعلى الرغم من أن 0,029 في المائة فقط من الصرب صوتوا في تلك الانتخابات وأن الصرب يشكلون 95 في المائة من السكان هناك، فقد تم تأكيد تعيين السلطات البلدية الألبانية الجديدة في غياب تام لأي شرعية. ثم جاءت تلك السلطات إلى المكتب الرئيسي لتلك البلديات الصربية باعتبارها شريكة حقيقية في ارتكاب الجرائم، تبعتها وحدات شرطة كوسوفو الخاصة المدججة بالسلاح. وما أعقب ذلك كان ترويعاً وحشياً

ولا يمكن إنشاء أمة في كوسوفو“. لذلك سُجن سوفرونييفيتش البريء بسبب انتهاكه المزعوم لقاعدة دستورية ما، ولا يزال ألبو طليقاً ويشغل واحداً من أعلى المناصب في بريشتينا. وهذا يُنبئنا بالكثير عن اعتقال الصرب واضطهادهم كجزء من التنفيذ غير الانتقائي المزعوم للقانون. إن أصدقاء بريشتينا ومؤيديها هم الوحيدون الذين يؤمنون بذلك النوع من سيادة القانون. وتطالب صربيا بالإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين الذين يحتجزهم نظام بريشتينا. لا يمكن أن تكون هناك مصلحة دون تحرير جميع السجناء السياسيين. وأود أن أذكر الأعضاء بأن صربيا اعتمدت مراراً قانوناً للعفو العام، أطلق بموجبه سراح الآلاف من إرهابيي جيش تحرير كوسوفو، بمن فيهم ألبين كورتي.

وبمناسبة الحديث عن سيادة القانون، فإن أكبر معارض لما يسمى بدستور كوسوفو ليس نحن في بلغراد، بل نظام كورتي نفسه. ولئن كان ذلك قد يبدو أمراً غير عادي بالنسبة للمجلس، فإنه حقيقة يسهل التحقق منها وليس مبالغاً. لقد تم التصديق على اتفاق بروكسل بأغلبية الثلثين في ما يسمى ببرلمان كوسوفو. ويخالف الاتفاق جميع القواعد القانونية الأخرى، ومع ذلك يرفض كورتي وشركاؤه مرة أخرى علناً تنفيذ أحكامه الرئيسية. ويكفل الدستور المساواة للغة الصربية والأبجدية السيريلية، ومع ذلك يجري شطبهما. وينص الدستور على أن يقود الحزب الذي يفوز بالأغلبية بين الصرب وزارة واحدة - وهو حكم أهمل تماماً - ولكن بدلاً من معاقبة نظام كورتي، فإنه لا يزال يتلقى المكافآت. وبعبارة أخرى، بينما كان الجميع يتكلمون عن الحالة في كوسوفو ويبلغون عنها منذ شهور ويقدمون تفسيراً خاطئاً للأحداث التي وقعت في بانيسكا، فإن ما نشهده على أرض الواقع هو الاضطهاد المستمر والعلني ودون عقاب للصرب الذين كانوا يتعايشون بسلام في السابق في حين لا يجري اتخاذ إجراء واحد لوقف تلك الجريمة ضد الإنسانية، تماماً كما يؤكد التقرير.

إن مجلس الأمن هو أحد المحافل الدولية القليلة التي يمكن أن تُناقش فيها الحالة في كوسوفو علناً. والحق يقال، إن الفرص المتاحة للقيام بذلك تتناقص لأن ممثلي بريشتينا يفرضون، باتخاذهم لخطوات

من التصويت من خارج كوسوفو ولأن الناخبين الألبان الذين يعيشون في أماكن أخرى يجري تسجيلهم.

في موازاة ذلك، هددت بريشتينا الصرب بعقوبات مالية قدرها 2 000 يورو إذا رفضوا الدعوة لإجراء التعداد السكاني. ونفذت عمليات اعتقال تعسفية وجميع أنواع العنف الجسدي والمؤسسي الأخرى. وإذ أتكلم عن الاعتقالات التعسفية للصرب التي صنفها الاتحاد الأوروبي بالمناسبة على أنها غير مقبولة، ولكن بالحديث أيضاً عن الضمانات الزائفة للمجتمع الدولي بأنه لن تكون هناك اعتقالات للصرب لمشاركتهم في الاحتجاجات، أود أن أذكر واحدة من أحدث الحالات. في 14 نيسان/أبريل، أقدمت القوات الخاصة في بريشتينا على اعتقال سريكو سوفرونييفيتش، وهو صربي من زفيتشان كانت قد أصابته في ظهره بأسلحة آلية في عام 2021. لقد أصيب بجروح في الاحتجاجات السياسية التي قام بها الصرب ضد التدخل غير القانوني لتلك الوحدات في شمال كوسوفو حيث لا ينبغي لها أن تذهب دون موافقة الصرب وفقاً للمادة 9 من الاتفاق الأول لعام 2013. نجا سوفرونييفيتش بصعوبة من حادثة إطلاق النار التي لم يحاسب عليها أي من أفراد القوات الخاصة في بريشتينا، ناهيك عن معاقبتهم. بدلاً من ذلك، أُلقي القبض على سوفرونييفيتش قبل بضعة أيام ووضعه رهن الاحتجاز بتهمة انتهاك ما يسمى بالنظام الدستوري للدولة المزيفة وما يسمى بكوسوفو. إنه رجل لم يرتكب قط أي جريمة أو أي شيء من هذا القبيل، وقد قضى كل هذا الوقت من رعب بريشتينا في مسقط رأسه ومنزله. وعندما أُلقي القبض عليه، كان بالطبع برفقة زوجته. وعلى الرغم من كل ذلك، أُلقت بريشتينا القبض عليه بتهمة ارتكاب الجريمة المذكورة أعلاه. وقد تلقينا منذ ذلك الحين تقارير عن تعرض سوفرونييفيتش لمزيد من الإيذاء البدني لدى وصوله إلى السجن الذي تديره الأغلبية الألبانية في بودويفو.

وفي الوقت نفسه، أعلن أحد المشاركين في جرائم كورتي في اضطهاد الصرب ووزير في حكومته، ليبورن ألبو، ما يلي في كانون الأول/ديسمبر 2023: "إن دولة كوسوفو المستقلة هي مشروع مؤقت؛

بصورة متسقة لإنشاء جماعة للبلديات ذات الأغلبية الصربية، على النحو المتفق عليه في الاتفاقات المبرمة في عامي 2013 و 2015، بوصفها آلية لحماية الحقوق الفردية والجماعية للصرب في الإقليم وباعتبارها الأساس لعملية التطبيع برمتها وجميع الاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها.

وأود أن أوضح أن إصرار بلغراد على إنشاء رابطة أو جماعة للبلديات ذات الأغلبية الصربية لا يمس بأية صورة بمركز كوسوفو وميتوهيا. إنه حل مؤسسي من شأنه استباق ومنع استمرار ما شهدناه من اضطهاد للصرب على مدار سنوات. والغرض منه هو تمكين الصرب من العيش بأمان على أرضهم وتحقيق التنمية الاقتصادية وحماية حقوقهم السياسية الأساسية. ولو كانت رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية قد أنشئت في السنوات الـ 11 الماضية، فإنني على يقين من أنها كانت ستهدئ الظروف المواتية لإجراء حوار حقيقي وتحقيق مصالحة تاريخية بين الطوائف. ومع ذلك، فإن هذا هو بالضبط ما لا يريده الأشخاص الموجودون في السلطة في بريشتينا لأنهم يسترشدون بكرهاتهم العرقية للصرب التي يستخدمونها لجذب الاهتمام الدولي وكذريعة لتنفيذ حملة الاضطهاد والتطهير العرقي للصرب. وهذا هو السبب الوحيد الذي يجعلهم يعارضون تشكيل رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية، وفقا لاتفاقات عامي 2013 و 2015. ومن خلال تجريدهم للصرب من حقوقهم تباعا وخلق ظروف معيشية لا تطاق تعرض بقاءهم للخطر، فإنهم يأملون أن يغادر أبناء الشعب الصربي كوسوفو وميتوهيا مما يجعل فكرة هذه الرابطة بلا جدوى.

ولأسف، فإن ما هو واضح ليس واضحا في تقرير الأمين العام. وأكرر المعلومات الوقائعية المعروفة جيدا - المعلومات التي قُدمت بطريقة محايدة فيما يتعلق بمكان وزمان ومواضيع جلسات الحوار - والتي نعلم جميعا تمام العلم أنها لن تنهي اضطهاد الصرب أو تساعد في استقرار الحالة أو تجبر بريشتينا على الامتناع عن تقويض الحوار وتنفيذ التزاماتها في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، حان الوقت حقا لأن ندرك أن السكان في كوسوفو لا يمكنهم الاعتماد على الأمم

صغيرة بمشورة سياسية حماسية ومساعدة لوجستية من رعاتهم الدوليين، ما يقدمونه باعتباره عملا لا غبار عليه يجب القبول به بهدوء، غير أنه عمل غير سوي وغير مقبول في الواقع من منظور القانون الدولي. ولا يمكن للأمم المتحدة، بوصفها آخر مثال ومعدل للدفاع عن القانون الدولي، أن تسمح بمرونة غامضة في تقييم الجرائم المأساوية المرتكبة ضد مجموعات سكانية معينة خشية أن يقوض النظام القائم على ميثاق الأمم المتحدة نفسه وسلطته. ونحن اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى أمم متحدة قوية وقائمة على المبادئ وتتيح الحالة في كوسوفو وميتوهيا فرصة طيبة لمنظمتنا العالمية لتعزيز سلطتها.

وبالإضافة إلى إصرار صربيا على الإدانة الواضحة لاضطهاد الصرب ووضع حد له، فإنها تؤكد مرة أخرى التزامها الكامل بالحوار بين بلغراد وبريشتينا بوصفه السبيل السلمي الوحيد للتغلب على الخلافات وحل المشاكل. ويشكل إصرار بريشتينا على رفض التنفيذ المتسق لأي اتفاق سياسي تقريبا، من أصل ما مجموعه 52 اتفاقا تم التوصل إليه، دليلا إضافيا على أن بريشتينا تضطهد الصرب مع سبق إصرار واضح. ولكن الاتفاقات صُممت وأُبرمت على وجه التحديد لتمكين العلاقات بين بلغراد وبريشتينا من العودة إلى طبيعتها بمرور الوقت والسماح لجميع الناس بأن يعيشوا حياة يومية طبيعية في أثناء هذه العملية السياسية.

ويتعلق هذا الأمر أيضا بالصرب في كوسوفو الذين ضمنت لهم اتفاقات عام 2011 العديد من الحلول المحددة التي تهدف إلى حماية وضعهم الصعب لا محالة في بيئة يغلب عليها الطابع الألباني. وفي هذا الصدد، أوفت بلغراد، بوصفها شريكا موثوقا ومسؤولا، بالتزاماتها الناشئة عن الحوار منذ وقت طويل. وبقيامنا بذلك، واصلنا تقديم تنازلات مؤلمة جدا، في جملة أمور، بغية ضمان تمتع الصرب في كوسوفو بالسلام والأمان واحترام حقوقهم الأساسية. وبدلا من ذلك، بل على العكس تماما، تعرض الصرب للاضطهاد السافر لسنوات وبينما كانت بريشتينا تستعد منذ 11 عاما لاضطهادهم، فقد رفضت ولا تزال ترفض تنفيذ أهم التزام ناشئ عن الحوار، وهو ضرورة العمل

أسهل من بناء مجتمع متعدد الأعراق يعمل بشكل جيد في كوسوفو. وإذا ترجمنا ذلك إلى لغة الخطاب اليومي، فمن الواضح أنه على مدى السنوات الـ 25 الماضية، تم التغاضي مع كل نوع من أنواع التطرف الألباني بطريقة كفلت مكافأة منظري ومنفذي سياسات الشر واضطهاد الصرب بدلا من عزلهم ومعاقبتهم.

ولم يقتصر الأمر على عدم تقديم أي شخص أمر بتلك الجرائم إلى العدالة، ولكن في الذكرى السنوية العشرين لمذبحة آدار/مارس، روى هذا النظام الشوفيني نفسه مرة أخرى نفس الكذبة عن غرق ثلاثة صبية في قرية تشابرا، مما أدى إلى موجة لا مفر منها من العنف والقتل والسطو والطرده. ومن الواضح للجميع أن هدفه كان إيجاد مبرر للعنف وفي الوقت نفسه التحريض على تكرار الجرائم التي وقعت في يوم 17 آذار/مارس الدامي ذاك. ومع ذلك، تستمر مكافأة نظام كورتي بدلا من فرض عقوبات عليه. إن الالتزام بالسلام ليس موقفا سائدا في كوسوفو. وأعضاء النخبة السياسية في بريشتينا لا يعتبرون السلام شيئا ذا قيمة، وهم مهووسون بتوطيد ما يعتبرونه دولة مستقلة بأي ثمن. وينفذون ذلك المشروع من خلال اضطهاد الصرب وغيرهم من غير الألبان دون أي اهتمام بحياة الناس.

وينبغي لأعضاء المجلس أن يفهموا أن سبب عدم وجود ألبين كورتي هنا اليوم هو أنه مشغول بتقويض الاستقرار الإقليمي لأنه شخصا في طليعة الحملة الانتخابية لحزبه في مقدونيا الشمالية المجاورة. ومع ذلك، فإن السياسي الأكثر شعبية في مقدونيا ليس ألبين كورتي. إنه ألكسندر فوتشيتش، رئيس صربيا - دون أي نوع من الحملات في مقدونيا الشمالية. وبصفتي رئيس صربيا، يؤسفني أن مواطنينا يتصرفون بهذه الطريقة على الساحة الدولية. وأريد أنؤكد لشعب مقدونيا الشمالية أن التدخل في شؤونه الداخلية ليس سياسة صربيا بل سياسة مواطننا الذي يفتقر إلى المسؤولية ألبين كورتي. ومن المؤكد أنه ستتاح لنا الفرصة اليوم للاستماع إلى قصص خيالية عما يسمى بكوسوفو بوصفها نصيرة للديمقراطية، يرونها أشخاص من بريشتينا أمروا بارتكاب المذبحة ضد الصرب. ونشعر بخيبة أمل عميقة

المتحدة سواء كحكم موضوعي أو كهيئة قادرة على منع ما تقوم به بريشتينا بمكر من تحكم في التكوين العرقي. وأخشى أن يقودنا ذلك إلى احتمال تكشف سيناريوهات لا يمكن التنبؤ بها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. وإذا أردنا أن نقضي حتى على أدنى إمكانية لذلك، نرى ضرورة أن تمارس الممثلة الخاصة سلطتها وأن تشرف على مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ولكن عليها أيضا أن تتخذ إجراءات عاجلة، بالتعاون مع قوة كوسوفو، بهدف ضمان سلامة جميع سكان كوسوفو وحقوقهم الإنسانية. وببساطة، من الواضح أننا بحاجة ماسة إلى حل ينطوي على زيادة، لا تقليص، مشاركة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ولأسف، تستمر المذبحة ضد الصرب في كوسوفو وميتوهيا منذ عام 1999 حتى يومنا هذا. وأود أن أذكر المجلس ببعض الجرائم التي ارتكبت في حضور عناصر القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة وأمام عينهم - وهي جرائم مرت بلا عقاب - بمشاركة بارزة لنفس البلدان التي ارتكبت العدوان على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ففي تموز/يوليه 1999، ذبح إرهابيون ألبان 14 مزارعا صربيا من قرية ستارو غراكو القريبة من ليبان. وفي شباط/فبراير 2001، فُجرت حافلة نقل صربا نازحين من كوسوفو وميتوهيا أثناء توجههم لزيارة قبور أحبائهم. وقُتل 12 صربيا وجُرح 43 في ذلك الهجوم. وفي عام 2003، فتح إرهابيون ألبان في غوراجديفاتش النار على أطفال صرب كانوا يسبحون في نهر بيستريكا، مما أسفر عن مقتل اثنين منهم وإصابة عدد آخر بجروح خطيرة. وكانت ذروة الشر مذبحة آدار/مارس 2004، التي قُتل فيها 16 صربيا وجُرح المئات وطُرد نحو 4 000، بينما جرى تطهير ست بلدات وتوسع قرى عرقيا. ودُمر أكثر من 800 مبنى، بما في ذلك 35 من كنائس وأديرة الأرثوذكس، أو لحقت بها أضرار بالغة.

وفي حصيلة 25 عاما من السلام المزعوم لا يزال هناك قرابة ربع مليون من الصرب وغيرهم من غير الألبان مطرودين ونازحين داخليا. ويبدو أنه ليس لهم الحق في عودة مستدامة لأن صانعي السلام الظاهري قرروا أن إدماجهم في بيئات يعيشون فيها رغم إرادتهم

إن تنفيذ القرار المتعلق بملكات دير فيسوكي ديتشاني هو في الواقع أفضل مؤشر على نوع جمهورية الموز التي نتحدث عنها. السبب الوحيد وراء تنفيذ الحكم بشأن دير فيسوكي ديتشاني أخيراً بعد 11 عاماً هو التسامح المزيف تجاه الكنيسة، بينما تم على مدى العامين الماضيين الاستيلاء على أرض مساحتها تعادل مثلي مساحة دولة الفاتيكان من الصرب في الشمال من خلال المصادرة، وهو أمر غير قانوني، حتى وفقاً لما يسمى بقوانين كوسوفو. ولهذا السبب حذرت مجلس الأمن، فضلاً عن جميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، كي تضع في اعتبارها أن هناك خطاً لتطبيق نفس نموذج الإنكار الأعمى للواقع أيضاً داخل الأمم المتحدة وكل ذلك بهدف إسعاد مرتكبي الاضطهاد ضد الصرب، فضلاً عن تلبية المصالح السياسية للأقوياء. وإذا حدث ذلك في أي وقت، فإنه سيكون بلا شك الضربة الأخيرة والقاضية للقانون الدولي وسيلحق ضرراً لا يمكن إصلاحه بمنظومة الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على المساواة والسيادة بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية. ولحسن الطالع، أكاد أكون على يقين من أن هذه الخطط الهدامة لن تتحقق لأن هناك أغلبية ساحقة من الذين يحترمون القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وجميع قرارات مجلس الأمن بدون تردد، بما في ذلك القرار 1244 (1999)، الذي يضمن السلامة الإقليمية لجمهورية صربيا، بما في ذلك إقليم كوسوفو وميتوهيا.

وأود أن أناشد ضمير البلدان التي أيدت استقلال ما يسمى بكوسوفو. المشروع الذي قدموه للعالم وجمهورهم المحلي باعتباره النموذج المستقبلي للديمقراطية الليبرالية والتعددية العرقية والتعددية الثقافية يركض اليوم نحو الاستبداد الأحادي العرق، الذي تم تطهيره من جميع الأعراق. وبإعطاء الأولوية لتوطيد ما يسمى بدولة كوسوفو على أساس شروط تنتهك فيها الحقوق السياسية والاقتصادية الجماعية الأساسية للصرب وغيرهم من غير الألبان، فإنهم حكموا على المشروع غير القانوني لما يسمى باستقلال كوسوفو بالموت المعنوي.

وأضيف جملة واحدة أخرى، لقد اتهمنا عدد من وسائط الإعلام الدولية على مدى شهور عديدة بأننا على وشك شن عدوان، كما لو

لأن تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المعروض علينا اليوم لا يوفر أسباباً كافية للقول بخلاف ذلك. ولكن بصفتي رئيساً لصربيا، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة تواجه حركة انفصالية في مقاطعتها الجنوبية، فإنني مضطر إلى عدم المساومة على الحقيقة وعدم استخدام عبارات ملطفة للحالة الفعلية على الأرض.

على الرغم من أن جلسة اليوم مكرسة لتقرير الأشهر الستة عن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لا بد لي من أن أحذر أعضاء المجلس لا من الخطر الناجم عن تنشيط سياسات الكراهية التي تمارسها بريشتينا فحسب، بل وأيضاً من الخطر المائل أمام النظام القانوني الدولي جراء عملية تجهيز بريشتينا، أي كوسوفو المعلنة من جانب واحد، لعضوية مجلس أوروبا. ومن المقرر اختتام عملية الاستهزاء بالقانون الدولي في منتصف أيار/مايو، ولهذا السبب يمكن بسهولة أن نجد أنفسنا بسهولة في حالة يكافأ فيها النظام الشوفايني الذي يمارس اضطهاداً للأمة بأسرها، على أفعاله، وعلى وجه التحديد من قبل المنظمة التي يتمثل توجهها وهدفها المعلن في تعزيز وحماية سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحياته. ومن أجل إنشاء نظام فصل عنصري في قلب أوروبا، والذي سيق وصفه بالتفصيل، كوفئ نظام كورتي برفع القيود عن تأثيرات الدخول، والعضوية المحتملة في مجلس أوروبا، والأسوأ من ذلك، بتسليح قوات مسلحة غير شرعية، قرر المجلس أنه لا ينبغي أن يكون لها وجود.

في غضون ذلك، ماذا يفعل العالم؟ يلزم العالم الصمت لأن سياسات الديمقراطية مع التنمية والحفاظ على المجتمعات المتعددة الثقافات والأعراق، التي قدم لها دافعوا الضرائب في البلدان الغربية البلبين، تحل محلها سياسات توطيد ما يسمى بدولة كوسوفو وبالانضمام إلى عضوية مجلس أوروبا، سيكافأ كورتي مباشرة بالدعم السياسي لما يسمى بانتخابات كوسوفو المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار أن المعارضة، بناء على نصيحة المجموعة الخماسية، دعت بريشتينا علناً إلى عدم التقدم بطلب للحصول على عضوية مجلس أوروبا. اتضح أن كورتي سيحصل على نصر آخر بسهولة.

ونذكرنا بأنه لا غنى عن العمل كقوة موحدة في مواجهة الظلم البين، من خلال حماية الأرواح البشرية بأي ثمن.

وبعد 25 عاما، تتألق كوسوفو بوصفها قصة نجاح باهرة وتدافع عن القيم الديمقراطية، وتحضن التنوع، وتعزز التعددية العرقية، وتهض بحقوق الإنسان للجميع. لقد قطعنا شوطا طويلا منذ ذلك الحين، ونشهد تحولاً ملهماً وغير عادي. إن جمهوريتنا الفتية لم تتجاوز ويلات الحرب فحسب، بل تحولت أيضاً إلى مثال بارز للديمقراطية في الممارسة الفعلية التي تغذيها الروح النابضة بالحياة لشبابنا وتصميم شعبنا الذي لا يتزعزع. إن بصمة كوسوفو على صعيد العالم في مجال الرياضة، وعالم الموسيقى والسينما، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المزدهر، وكذلك العلم والابتكار - مدفوعة بالفنانين والرياضيين والمبتكرين والطلاب ورجال الأعمال وغيرهم من المهنيين على حد سواء - تتسع وتصبح تاريخية بقدر أكبر وأكثر تأثيراً مع مرور كل يوم. وكل إنجاز من تلك الإنجازات يلخص جوهر شعب ولد من جديد، شعب يزدهر على الأمل، ويعمل بشغف ويحلم بشجاعة، ويمهد الطريق نحو مستقبل ملؤه الإمكانيات والنجاحات.

إن تاريخنا يجسد أيضاً كيف تكمن قوتنا في قوة تحالفاتنا. لقد قطعنا خطوات كبيرة بسبب تصميمنا الثابت على النهوض من رماد الحرب، ولكن بنفس القدر بسبب الدعم والتوجيه والشاركة التي بنيناها مع البلدان التي وقفت إلى جانبنا ومعنا في أحلك أيامنا.

وبوصفنا ديمقراطية ناجحة ومزدهرة أكثر من أي وقت مضى، فإن سيادة القانون راسخة في صميم كل كيان مؤسسي، كما يتجلى على أفضل وجه من خلال مساعيها اليومية لمكافحة الجريمة والفساد، وكفالة الشفافية وضمان العدالة للجميع.

ولم تذهب جهودنا سدى حيث تم الاعتراف بها على نطاق واسع من قبل بعض المؤشرات العالمية المرموقة، مثل تقرير فريدوم هاوس، وتقارير الديمقراطية الصادرة عن معهد V-Dem، ومؤشر حرية الصحافة العالمي لمنظمة مراسلون بلا حدود، ومنظمة الشفافية الدولية وغيرها الكثير.

كان من الممكن أن يقوم بذلك أحد يعمل على أرضه ضد كوسوفو أو بعض الدول الأخرى في المنطقة. ولم يقل أحد "أسف" أو "اعذرننا على ذلك الكذب والزيف المروع". أردت أن أطمئن مجلس الأمن إلى أن صربيا ملتزمة التزاماً شديداً ومخلصة تماماً للسلام والنظام العام الدولي وقرار للأمم المتحدة ولعملية الحوار تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وسنبذل قصارى جهدنا للحفاظ على الهدوء والسكينة في المنطقة. ويمكن للمجلس دائماً أن يعول على جدية صربيا ونهجها المسؤول إزاء تلك المسألة. وأشكر أعضاء المجلس على إصغائهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس فوتشيتش على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيدة عثمانى - سادريو.

السيدة عثمانى - سادريو (تكلمت بالإنكليزية): لقد تشكل تاريخ البشرية من خلال استجابتنا الجماعية في مواجهة العدوان والطغيان والقمع.

إن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة تأسست على أنقاض الحرب، التزمت عند إنشائها بحماية حقوق الإنسان من ويلات الدمار. وكان القصد منها أن يجمع العالم تحت سقف واحد لا للمناقشة فحسب، ولكن أيضاً للتفكير، لا للاجتماع فحسب ولكن أيضاً للتعاون، لا لاعتماد القرارات فحسب ولكن أيضاً للتنفيذ. إن الطموح إلى عالم أفضل يسوده السلام والإنصاف من خلال الاحتجاج أساساً وحصرنا بنهج سياسي محوره الإنسان يكمن في صميم أساس الأمم المتحدة ذاته.

اليوم، وأنا أقف هنا ممثلة لبلدي، جمهورية كوسوفو، أتذكر الأثر العميق الذي أحدثته الديمقراطيات التي اتحدت من أجل هدف مشترك في بلدي وبين أفراد شعبي. قبل 25 عاماً فقط، لم يكن تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي، مقترنا بتطلع شعبي ثابت إلى الحرية والتحرر، بمثابة منعطف حاسم في تاريخ بلدنا فحسب، بل كان أيضاً معلماً حاسماً في تاريخ البشرية. ولم يكن ذلك التدخل متعلقاً ببناء السلام فحسب؛ فقد كان يتعلق أساساً والأهم بحماية قدسية الحياة البشرية وحقوق جميع الناس في العيش متحررين من الخوف من الدمار والاضطهاد. وأكد على حتمية أن الطغيان عندما يهدد أحداً، فإنه يهددنا جميعاً.

إن كوسوفو التي تستوعب الجميع، والتي تعزز التنوع والشمول والتمثيل، هي كوسوفو التي نعمل من أجلها كل يوم. ومع ذلك، فإننا ندرك أنه لا يزال أماننا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به لأنه لا ينبغي أبدا اعتبار الديمقراطية والازدهار وحقوق الإنسان مشاريع منتهية. ويجب أن نسعى دائما إلى المزيد وإلى الأفضل. ونحن ملتزمون بمواجهة التحديات مع وجود حلفائنا وشركائنا إلى جانبنا، مسترشدين بأعلى المعايير الدولية.

اسمحوا لي أن أوضح في البداية أن ادعاءات ممثل صربيا بشأن التطهير العرقي والاضطهاد المزعومين لصرب كوسوفو هي ادعاءات كاذبة ولا أساس لها من الصحة وذات دوافع سياسية. كما تم تكذيب هذه الروايات بشكل كامل من قبل لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان في صربيا، وصولاً إلى البرلمان الأوروبي، وفي العديد من المنظمات الدولية الأخرى. ولا تكفي الهياكل القانونية والمؤسسية في كوسوفو بحماية حقوق طائفة صرب كوسوفو وأمنهم، فضلا عن حقوق وأمن جميع الطوائف الأخرى، بل تعمل بنشاط على النهوض بهذه الحقوق وهذا الأمن، مما يعزز بناء مجتمع شامل للجميع يشجع جميع المواطنين على الازدهار. وعلى النقيض من ذلك، غادر نحو نصف مليون صربي صربيا على مدى العامين الماضيين، خلال فترة حكم فوشيتش، وفقاً للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. ولذلك، ينبغي أن يكون من الواضح لنا من الذي يهرب منه الصرب في الواقع.

ويحظى صرب كوسوفو، الذين يشكلون حوالي 3 إلى 4 في المائة من تعداد سكاننا، بنفوذ تشريعي لا مثيل له، مثل حق النقض على التعديلات الدستورية وعلى كل القوانين الأساسية المتعلقة بالتعليم والدين والحكم المحلي وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات العرقية وغير ذلك. ومن الناحية العملية، يضمن حق النقض حماية مصالحهم - حتى لو صوت 110 من أصل 120 عضوا في البرلمان بخلاف ذلك. وبعبارة أخرى، فإن القرار بيد هؤلاء الأعضاء الصرب العشرة.

ويكفل الدستور والقوانين الوطنية الاعتراف باللغة الصربية واستخدامها كلغة رسمية في جميع أنحاء كوسوفو، بما يتيح تقديم

ولا تزال جمهورية كوسوفو، التي يبلغ عمرها 16 عاما فقط، أكثر البلدان تأييدا للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في المنطقة وخارجها. ونحن ندرك أنه من خلال الانضمام إلى ذلك الحلف، ليس لدينا فرصة للجلوس جنبا إلى جنب مع بعض أعظم حلفائنا للمشاركة في إيجاد حلول مشتركة لصالح السلام والأمن على الصعيد العالمي فحسب، بل وأيضا للتعاون بشأن عمر مديد واستدامة للسلام والأمن في منطقتنا، وكذلك في الوطن.

ومع تحقيق نمو اقتصادي بلغ 10 في المائة على الأقل بعد الجائحة وتسجيل متوسط نمو سنوي بلغ 6,2 في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية، تشهد كوسوفو أيضا آفاقا اقتصادية واعدة، مدفوعة بتضاعف الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر.

ولم تعد كوسوفو تزدهر داخل حدودها فحسب، بل تحولت إلى شريك ثابت وموثوق به - شريك لم يعد يكتفي بالوقوف في الطرف المتلقي. وسواء من خلال نشر قواتها في بعثات إلى جانب الجيوش الحليفة أو من خلال المساهمة في إحلال السلام في جميع أنحاء العالم أو من خلال المسارعة لمساعدة أوكرانيا، فإن كوسوفو تظهر أنها قادرة على العطاء وراغبة في ذلك ومتمكنة منه.

ومن هذا المنطلق، فإننا نتولى القيادة في تنفيذ الخطط العالمية لما فيه الصالح العام. وفي الأسبوع الماضي، أصبحت بريشتينا عاصمة المناقشات العالمية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وبحكم كوني امرأة تتولى منصب الرئيس وبصفتي القائد العام لقوة أمن كوسوفو وانطلاقا من إيماني القوي بقدرة المرأة على إحداث تحول في عمليات السلام والأمن، فإنني على ثقة بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يمكن أن تساعد في قيادة مجتمعاتنا ومنطقتنا إلى مستويات جديدة. ومن خلال المركز الإقليمي الذي أطلق للتو والمعني بالمرأة والسلام والأمن، بدعم من مكتب قضايا المرأة العالمية الذي يشرف عليه وزير الخارجية بلينكن، نتطلع إلى العمل مع جميع البلدان في منطقتنا، وكذلك مع كل عضو من أعضاء المجلس، لقيادة جهودنا الجماعية لبناء سلام مستدام من خلال وضع النساء والفتيات في صميم مساعيها الجماعية.

الأبيض، نشرت صربيا وجودًا عسكريًا كبيرًا غير مسبوق على طول حدودنا، بما في ذلك قطع مدفعية متطورة ودبابات ووحدات مشاة آلية. وقبل بضعة أيام فقط، اختبرت صربيا أيضا طائراتها الإيرانية المسيرة على الحدود مع كوسوفو مباشرة. تلك هي الرسائل التي يرسلونها إلى جيرانهم.

ومما يؤسف له أن مرتكبي عدوان أيلول/سبتمبر على كوسوفو وهجوم أيار/مايو على جنود الناتو يتجولون بحرية في صربيا حتى يومنا هذا. ولم يقتصر الأمر على عدم صدور أحكام إدانة بحقهم، بل إنهم لا يزالون أيضا يتلقون عقودًا مالية مربحة من حكومة فونتشيتش نفسها.

وفي الأسبوع الماضي تحديدًا، وبعد فترة وجيزة من النجاح الباهر الذي حققته كوسوفو في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وهي منظمة لحقوق الإنسان، صعدت سلطات صربيا حدة التوتر باستهداف حافلات تقل مواطنين من كوسوفو، من الألبان والصرب على السواء الذين يعملون في مؤسسات كوسوفو. وصادر ممثلوها الوثائق الشخصية وأخضعوا الأفراد لاستجوابات مطولة - تاركين الركاب، بمن فيهم الأطفال الصغار، دون طعام أو ماء أو خدمات طبية لفترة طويلة جدًا. والجدير بالذكر أنه تم احتجاز ديان يانكوفيتش، نائب مدير شرطة كوسوفو الصربي، إلى جانب ضباط شرطة آخرين، مما يسلط الضوء على جهود صربيا المستمرة لتخويف صرب كوسوفو والإضرار بهم.

إن الأمر الواضح جدًا هو الجهود المستمرة التي تبذلها صربيا لتعطيل عملية اندماج الصرب في كوسوفو، مستخدمةً في ذلك الأساليب الإجرامية والإرهابية على حد سواء لفرض سيطرتها ونشر الخوف، مما يقوض الأمن والنظام الدستوري لجمهورية كوسوفو. وقد أجبر الصرب الذين اندمجوا في مؤسسات كوسوفو على الاستقالة الجماعية بسبب الضغوط التي مارستها الهياكل الصربية غير الشرعية. إن الأعمال التي تهدف إلى إجبار الصرب على ترك مؤسسات كوسوفو، من خلال التدمير المستمر والاعتداءات على ممتلكاتهم وحياتهم، هي

التعليم وجميع الخدمات العامة باللغة الصربية، مما يؤكد الحقوق اللغوية للطائفة.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما أكدت تقارير مستقلة ذات مصداقية، يجري توفير أعلى مستويات الأمن للمواقع الدينية الأرثوذكسية، في حين تتمتع الكنيسة الأرثوذكسية بحماية خاصة بموجب قانون كوسوفو. وفي الواقع، وباستثناء القليل من السرقات المتفرقة، وهي شائعة في جميع المواقع الدينية أو الثقافية أو الخاصة، لم تقع أي هجمات ذات دوافع عرقية على الكنيسة الأرثوذكسية منذ سنوات طوال، وهو ما أكدته وجود منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في كوسوفو، مما يدحض أي ادعاءات بحدوث استهداف عرقي أو ديني. وفي الواقع، فمن بين الحالات الثلاثين المسجلة حتى الآن في عام 2024، فإن الغالبية العظمى منها هي ضد الألبان، وحالة واحدة ضد طائفة الروما.

إن التعددية العرقية والتعددية الثقافية قيمتان نعتز بهما وسندافع عنهما بأي ثمن، على الرغم من الاضطرابات والتحديات المستمرة التي يسببها التدخل العنيف وغير القانوني من جانب صربيا. والتزامنا ببناء كوسوفو للجميع ليس من قبيل المصادفة، وإنما يستند إلى إيماننا الراسخ بأن الديمقراطية التمثيلية والمفتوحة والشاملة للجميع هي وحدها الديمقراطية المستدامة. ولكن الأهم من ذلك، أنه يرتكز على التزامنا الراسخ بكفالة ألا يتحمل أحد ما تحملناه أو يضطر إلى المرور بما مررنا به.

ولأسف، وحتى بعد مرور أكثر من 25 عامًا منذ أن أنهى الناتو حملة ميلوسيفيتش للإبادة الجماعية، تواصل صربيا بنشاط عدوانها وجهودها لزعة الاستقرار. وخلال العام المنقضي، صعدت صربيا عدوانها المستمر على كوسوفو - في البداية، باختطاف ثلاثة من رجال الشرطة الكوسوفيين داخل أراضيها، وبعد ذلك، بشن هجمات على الصحفيين الكوسوفيين والهجوم على 93 جنديًا من عناصر الناتو، بعضهم أصيب بجروح سبقت أثرها مدى الحياة، وبلغت هذه الأفعال ذروتها في العمل العدواني والهجوم الإرهابي على كوسوفو في 24 أيلول/سبتمبر 2023. وبعد ذلك مباشرة، وكما ذكر البيت

بجانبنا من الاتفاقات بينما تنتهك جانبها من الاتفاق، أو الاتفاقات، باستمرار لأنها لم تنفذ الكثير منها. وفيما يتعلق باتفاق بروكسل لعام 2023، فهو يتضمن 11 مادة، وليس مادة واحدة فقط. لكن قبل المضي قدماً، ينبغي على فوتشيتش أن يوضح ما إذا كان يقبل اتفاق عام 2023، إذ أوضحت حكومته في رسالة بعثت بها إلى الاتحاد الأوروبي أنها لا تقبل الاتفاق. وباسم جمهورية كوسوفو، أقف هنا لأكرر لكم جميعاً، كما فعلنا مرات عديدة من قبل، عزم كوسوفو على تنفيذ الاتفاق بسرعة وبشكل كامل ودون شروط.

وأود أن أكون صريحة، إن فوتشيتش الذي يهتم حقاً بالمواطنين الصرب في كوسوفو ليس هو فوتشيتش الذي يعارض علناً عضوية كوسوفو في مجلس أوروبا، وهو منظمة لحقوق الإنسان. وإذا كانت نية فوتشيتش الحقيقية هي النهوض بحقوق صرب كوسوفو، التي يدعي أنها الدافع وراء إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، فينبغي له أن يكون أقوى مدافع عن عضوية كوسوفو في مجلس أوروبا، وهي عضوية تعني بوضوح المزيد من حقوق الإنسان للصرب في كوسوفو، وليس أقل، والمزيد من حقوق الإنسان لجميع مواطني كوسوفو، بغض النظر عن عرقهم، وبغض النظر عن دينهم أو خلفيتهم الأخرى.

ولا تزال ذكريات الحرب عالقة بشكل صارخ في عقول وقلوب الكثيرين منا الجالسين في هذه القاعة. وعندما أبحث عن الكلمات المناسبة لأعبر للعالم المعنى الحقيقي للحرب، أرجع إلى فاسفيه كراسنيكي، وشهرت طاهري سليمان، وإلهام موكولي، وفهرية هوتي، الذين يجلسون معي هنا اليوم، وإلى أعضاء وفد بلدي الأربعة، وإلى النساء والرجال وكبار السن والأطفال الذين يغادرون منازلهم أو يتنقلون. إننا لم نسمع عن الحروب فحسب، ولكننا عشنا أهوالها. ولم نقرأ عن الحروب في كتب التاريخ فحسب، بل إن تاريخنا الحديث قد تميز بإحدى هذه الحروب. ولا ننظر إلى صور الحرب فحسب، لأن ذكريات الحرب تتجلى مع مرور كل يوم. لقد انتهت الحرب، لكن الندوب تبقى إلى الأبد. وأود أن أشاطركم بضع قصص من أكثر من مليون قصة اضطر شعب كوسوفو إلى تحملها.

سيناريوهات متكررة يتعرض لها من يرفضون الاستقالة من مؤسسات كوسوفو. ويتعرض صرب كوسوفو بالفعل لضغوط، ولكن ليس من جانب حكومة كوسوفو، وإنما بوضوح من جانب حكومة صربيا.

لكنكم أن تتخيلوا أن سياسياً صربياً اعتُقل وعُذب في سجون صربيا فور أن وضع الزهور على قبر طفلة كوسوفية، كان عمرها سبع سنوات، قُتل أثناء الحرب. وهذا هو مصير كل صربي لا يلتزم التزاماً صارماً بالخط الذي يرسمه فوتشيتش.

واسمحوا لي أن أذكر بأن صربيا قد أجبرت صرب كوسوفو على مقاطعة الانتخابات المحلية في العام الماضي. ويوم أمس تحديداً، عرضنا مرة أخرى على المواطنين في بلدياتنا الشمالية فرصة سحب الثقة من رؤساء بلدياتهم الحاليين وانتخاب رؤساء بلديات جدد. ومما يؤسف له أن تلك الفرصة لم تُستغل استغلالاً كافياً إلى حد كبير ويرجع ذلك أساساً إلى الضغوط القسرية من جانب بلغراد التي نسقتها "القائمة الصربية" والهياكل الإجرامية غير القانونية. وعلى الرغم من تلك التحديات، تمسكت كوسوفو بقيمها الديمقراطية وأظهرت نضجاً سياسياً والتزاماً صارماً بأعلى المعايير الدولية.

وبالتالي إذا كان هناك رؤساء بلديات من الألبان لا يزالون في مناصبهم حتى الآن، فعلى الصرب في كوسوفو أن يشكروا فوتشيتش على ذلك.

ومن الخطابات المتكررة التي تنشرها صربيا النقاش حول رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية. فقد تم التوقيع على الرابطة في البداية في إطار اتفاقية عام 2013 ولكن لم يكن من المفترض أبداً أن تصبح مسألة منعزلة. وكان لا بد من استيفاء صربيا عدة شروط قبل أن تتجسد الرابطة، لا سيما الالتزام بحل الهياكل غير المشروعة. غير أن صربيا لم تف بأي من ذلك حتى الآن، ولكنها حولت هذه الهياكل غير المشروعة إلى هياكل شبه عسكرية ترتكب أعمالاً ترزعزع الاستقرار وأعمالاً عدوانية ضد جميع جيرانها.

ولئن كنا نعلم جيداً أن عدم تنفيذ الاتفاقات صفة من الصفات المميزة لصربيا، من النفاق تماماً أن تدعو صربيا إلى ضرورة أن نفي

إن مذبحه بوبكليك، شأنها شأن جميع المذابح في جميع أنحاء كوسوفو، أظهرت أن ميلوسيفيتش ووزيره المكلف بالدعاية آنذاك، اللذين يجلسان اليوم على كرسي رئيس، لا يسعيان إلى محو جميع ألبان كوسوفو من على وجه الأرض فحسب، ولكن يريدان أيضا تدمير الأدلة كلها وعدم ترك أي شهود. لكنهما قد أخفقا مراراً وتكراراً.

فقد نجت إلهام لتروي للعالم باستمرار قصة عائلتها وبلدها. ولا تشعر قط بالمرارة، ولا تطلب قط الانتقام. وعلى الرغم من أنها فقدت أمها وشقيقاتها الثلاث وشقيقها والعديد من أبناء عموماتها في تلك المجزرة، فقد تحولت إلى تجسيد حقيقي للصمود والقوة، وبطلة لا تتزعزع من أجل السلام والمصالحة، ولكن الأهم من ذلك، تدافع عن الحقيقة وتتناضل من أجل العدالة، العدالة التي ما زالوا ينتظرونها. وبينما تجلس إلهام معي هنا اليوم، لا تسعى إلا إلى العدالة، لا يزال فوتشيتش، الجالس هناك، يوفر المأوى والحماية والترقية لوحدة الشرطة الخاصة ولواء الجيش الذي ارتكب الجرائم ضد أسرة إلهام.

وأنا واقفة هنا لا للدعاية أمام المجلس الدعاية بل لأعرض عليه قضايا حقيقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تؤكد ذلك. ففي قضية ساينوفيتش وآخرين أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تأكد أن المفزة 86 التابعة لوحدة الشرطة الخاصة الصربية كانت موجودة في بوكليك يوم وقوع الجريمة وهي تقوم بهذه الأنواع من العمليات، إلى جانب اللواء 15 المدرع واللواء 37 الآلي التابع للجيش اليوغوسلافي. وتم تحديد هوية المسؤولين، بمن فيهم القائد السابق للمفزة 86. وقامت منظمة في صربيا، هي "مركز القانون الإنساني"، بجمع الأدلة وتوجيه التهم لدى مكتب المدعي العام في صربيا، منذ سنوات عديدة، للأشخاص الذين تم التعرف عليهم على أنهم قتلوا هؤلاء الأطفال الصغار. بيد أن صربيا لم تفعل شيئاً حتى اليوم. بل على العكس تماماً، تمت ترقية أفراد الشرطة الذين قادوا تلك المذبحة إلى مناصب أعلى وما زالوا يتلقون أوسمة شرفية.

واليوم، تتضم إلي أيضاً فاسفيه كراسنيكي غودمان. لم تكن فاسفيه تبلغ من العمر سوى 16 عاماً عندما تعرضت للاغتصاب

قبل خمسة أيام، حلت الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإحدى أقسى المذابح اللاإنسانية التي ارتكبتها نظام ميلوسيفيتش. لم تكن إلهام موكولي، التي ترافقني اليوم، تبلغ من العمر سوى 14 عاماً عندما داهمت قوات الشرطة الصربية منزلها. وأطلقت النار في البداية على 53 مدنياً، غالبيتهم العظمى من الأطفال، أثناء تجمعهم في غرفة واحدة. وبينما غادرت الشرطة لإعادة التزود بالوقود، تمكنت إلهام من القفز من النافذة والهرب، على الرغم من إصابتها بالرصاص. وبعد فترة وجيزة، عادت الشرطة بمخزون من إمدادات الوقود لإضرام النار في جميع المدنيين البالغ عددهم 53 شخصاً. ولن تتمكن إلهام أبداً من نسيان الصراخ الذي كان يصم الأذان من بعض الأطفال الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة وهم يحترقون ويتحولون إلى رماد. وكان ذلك لم يكن كافياً، أشعلت الشرطة النار فيهم مراراً وتكراراً. فأحرق أطفال صغار، لا تتجاوز أعمارهم 6 أشهر و 10 أشهر، في محاولة لمحوهم من على وجه الأرض لمجرد أنهم ألبان؛ لمجرد أنهم ينتمون إلى عرق مختلف عن عرق رجال الشرطة والجيش في البلد الذي عمل فيها هذا الرجل وزيراً للدعاية.

وكان نطاق حرق جثث هؤلاء الأطفال الصغار واسعاً، إذ لم يتبق لأفراد الأسرة الباقين على قيد الحياة سوى قليل جداً من أعز أحبائهم لكي يتمكنوا من وضع جميع الضحايا الثلاث والخمسين في قبر واحد. وأقيم نصب تذكاري لإحياء ذكرى الضحايا بالقرب من المكان الذي حدث فيه كل شيء، ولكن لم يأت أي سياسي صربي خلال هذه السنوات الخمس والعشرين، ولو واحداً، للركوع أمام قبر هؤلاء الأطفال الصغار. فكروا فقط في أن مذابح بهذا الحجم وقعت في كل ركن من أركان بلدنا تقريباً، بقتل أطفال صغار ونساء، من بينهم حوامل، بلا رحمة، بسبب عقلية الدعوة للحرب التي لا تزال حية ونشطة في بلغراد. إذن، يمكن للمرء أن يستمع إلى دعاية فوتشيتش ويسمح له بتمرير تحريفه التاريخي على أساس قواعد اللعبة الروسية، ولكن الحقيقة الوحيدة بشأن نظامه هي أنه ينكر دائماً ولا يقبل أبداً المسؤولية عن هذه الجرائم البشعة؛ ولا يعتذر أبداً بل لا يبدي أي علامة على الندم على الإطلاق.

والعزيمة الاستثنائية لنساء كوسوفو اللاتي يرفضن أن تجربهن الأهوال التي تعرضن لها على السكوت. إن كفاحهن ضد الوصم وسعيهن لتحقيق العدالة مثال يحتذى به. وسأظل أكرر ذلك مراراً وتكراراً - إن محاسبة مرتكبي هذه الأفعال الشنيعة مسؤوليتنا الأخلاقية. ومع ذلك، فإن عدد القضايا التي زجت فيها صربيا بمرتكبي الاغتصاب في زمن الحرب وراء القضبان صفر.

ونتيجة لهذه الحرب البغيضة، لا تزال الظلال المتعددة لتداعياتها حاضرة في كل ركن تقريباً من بلدي. ويشرفني أن تتضمن إلينا اليوم فهرية هوتي. في كروشيا، القرية التي تعيش فيها فهرية حتى اليوم مع أطفالها، قُتل جميع الرجال تقريباً بلا رحمة ونشأ جميع الأطفال يتامى. ولا يزال البعض في عداد المختفين قسراً، بمن فيهم زوج فهرية. وبشكل عام، لا يزال أكثر من 1 600 شخص من جميع أنحاء كوسوفو مختفين قسراً في مقابر جماعية في صربيا. وبالرغم من الموافقة على فتح المحفوظات بموجب اتفاق تم التوصل إليه في بروكسل، يستمر فوتشيتش في رفض القيام بذلك. ويمثل الاختفاء القسري لمواطنينا، الذين كان العديد منهم أطفالاً، واحدة من أبشع الجرائم التي ارتكبتها نظام الإبادة الجماعية في عهد ميلوسيفيتش. ولذلك، نطالب مجدداً بإعادتهم ونواصل العمل بعزم من أجل تحقيق العدالة. إن الأمر لا يتعلق ببساطة بإيجاد إجابات فحسب، بل بتأكيد التزامنا بالكرامة الإنسانية وضمان عدم تكرار هذه الفظائع أبداً. وعلى الرغم من تكبدها خسارة لا يمكن تصورها، لم تستسلم فهرية قط. لقد حولت حزنها إلى عمل وحولت ألمها إلى عزيمة لا تلين. وهي تقوم اليوم شركة Kooperativa Krusha "كوبيراتيفا كروشيا" التي لم تتعش اقتصاد قريتها فحسب، بل أصبحت أيضاً مصدر إلهام بفضل منتجاتها التي حازت شهرة في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة. والأهم من ذلك أنها أصبحت رمزاً للأمل ولتمكين النساء في كروشيا وفي جميع أنحاء كوسوفو وفي العالم بأسره.

ما أراده ميلوسيفيتش ووزيره للدعاية فوتشيتش هو شعب محطم أثخنه الندوب. لكن ما حصل عليه هو شعب صامد ورحيم وثابت في

ليس مرة واحدة، بل مرتين، على أيدي قوات شرطة ميلوسيفيتش. فقد أرادوا تدميرها وقتل أهلها. ولهذا السبب اختاروا بلا رحمة واحدة من أقسى أدوات الحرب، ألا وهي الاغتصاب. وقالوا لها وهي تتوسل إليهم ليقتلوها: "سوف تعانين أكثر إذا تركناك حية".

وكبرت فاسفيه، على الرغم من الروعة التي عاشتها، للشروع بحماس في مهمتها المتمثلة في التوعية على مستوى العالم بالجريمة الوحشية المتمثلة في العنف الجنسي أثناء الحرب ولتصبح مبعوثي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في زمن الحرب. واليوم، تعمل بشكل وثيق مع شركاء في أوكرانيا والشرق الأوسط وبلدان في القارة الأفريقية وأماكن أخرى، وتشاطر خبرتها بشأن أنسب النهج لدعم الناجيات من العنف الجنسي أثناء الحرب. لقد التزمت بدعم الناجيات في جميع أنحاء العالم وجعلت من نفسها صوتهن إلى أن يحين الوقت المناسب ليعبرن مباشرة عن معاناتهن.

وفي تلك المهمة النبيلة، تتضمن إليها صديقتنا شهرت. شهرت طاهري سليمان، وهي أيضاً أحد الأعضاء في وفدنا اليوم، واحدة من الآلاف من الناجيات من آثار العنف الجنسي عقب الحرب الأخيرة في كوسوفو. ففي عام 1999، كانت هي أيضاً هدفاً لجريمة حرب تنزع عن مرتكبيها صفة الإنسانية تماماً. لقد تعرضت للاغتصاب أمام ابنتها الصغيرتين، البالغتين من العمر ثلاث سنوات وسنة واحدة. وارتكبت قوات ميلوسيفيتش تلك الأفعال الفظيعة أمام أطفال صغار، رغبة منهم في التأكد من أن الأذى والألم سيمتدان عبر الأجيال. أرادوا قتل روح شعب ما انكف يداً عن السلام والحرية والديمقراطية. لكنهم فشلوا.

وبينما لا تزال فاسفيه وشهرت وابنتاه يعانين من صدمة الحرب، فإنهن ثابتات في التزامهن ببذل كل ما في وسعهن لضمان ألا تعانين أخريات أبداً مما كابدهن وأن تتحقق العدالة. لقد اخترن العمل بدلاً من اليأس. واخترن المجاهرة والدعوة ضد الوصم وحشد بلد بأكمله حول قضيتهم والعمل بلا كلل ليس من أجل تحقيق العدالة فحسب، بل أيضاً لتعزيز أصواتهن وأصوات الناجيات من آثار العنف الجنسي في زمن الحرب، في كوسوفو وفي جميع أنحاء العالم. ونشهد يومياً الصمود

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب الرئيس فوتشيتش الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الآن الكلمة وأرجو بكل احترام أن يتكلم بإيجاز.

الرئيس فوتشيتش: (تكلم بالإنكليزية): الأمر لا يتعلق بالرد على أي شيء قيل. بل يتعلق بأمر يحدث لأول مرة في مجلس الأمن.

السيدة الرئيسة، لقد أحضرتكم إلى هنا أشخاصا لا ينتمون إلى السلك الدبلوماسي أو إلى الفريق الاستشاري للسيدة عثمانى - سادريو. ويمثل ذلك مسرحية سياسية ومؤامرة تستهدفان الوفد الصربي. لقد ركزتُ بشكل كامل على التقرير الذي قدمته كارولين زيادة (S/2024/282)، ولكن ما سمعناه حتى الآن يشبه محاكمة حرب للصرب عن شيء حدث قبل 25 عاما. لم تُذكر ولو كلمة واحدة عن التقرير، ولا عن الأشهر الستة الماضية. لماذا لم يتم إبلاغنا بالأعضاء المشاركين في جميع الوفود؟ هل يعتقد المجلس حقاً أن النساء الصربيات لم يتعرضن للاغتصاب خلال تلك الفترة؟

يمكنني أن أقدم أدلة على ذلك، ولكن هناك شخص واحد لم أستطع إحضاره إلى هنا ضمن وفد بلدي وهو، ماريتسا ميليتش من بيلو بولي في كوسوفو، التي تعرضت في ذلك الوقت للاغتصاب عدة مرات ثم قُتلت. لكن هذا ليس موضوع جلستنا اليوم، وهذه هي المشكلة الحقيقية. في المرة القادمة، السيدة الرئيسة، نرجو منكم إحاطتنا علماً، بوصفنا دولة عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، إن كان سيحضر بعض المواطنين الجلسة مصطحبين معهم أشخاصاً إضافيين بغية إلقاء اللوم على الطرف الآخر. إننا هنا لمناقشة التقرير والعواقب المحتملة للأنشطة السياسية وجميع القضايا الأخرى ذات الصلة.

أود أن أقول شيئاً واحداً. وقد استمع المجلس قبل بضعة أيام إلى ما قيل عن أن طائرات مسيرة إيرانية ظهرت في مكان ما في صربيا. وأود أن يسمع جميع الحاضرين حقيقة ما يحدث حقاً: إنني لم أر قط ولم ير أحد في صربيا من قبل طائرة مسيرة إيرانية واحدة. وهذا لم يحدث قط في بلدنا .

طموحاته لجعل عبارة "لن يتكرر ذلك أبداً" حقيقة وليس مجرد شعار، مع جعل السعي لتحقيق العدالة في الصدارة. وما حصلنا عليه هو شعب لن يسعى أبداً للانتقام، لكنه لن يتخلى أبداً عن العدالة.

قبل 25 عاماً، واجهت دول العالم قراراً حاسماً - الاختيار بين دعم نظام إبادة جماعية أو مد يد المساعدة إلى ضحاياه. سيظل شعب كوسوفو ممتناً إلى الأبد لأن تلك الدول اختارت الإنسانية على القمع. لقد اختارت الوقوف إلى جانب الحق في التاريخ والتزمت بالتصرف قبل فوات الأوان. وللأسف، كان الأوان قد فات بالفعل في سربرينتسا، حيث قُتل أكثر من 8 000 رجل وصبي بوحشية بقصد وحيد هو إبادتهم - إبادة جماعية في قلب أوروبا. ربما لم نصبح بعد عضواً في الأمم المتحدة، ولكننا نؤيد بكل إخلاص مشروع قرار الجمعية العامة المقترح بشأن الإبادة الجماعية في سربرينتسا. إن الدفاع عن الحقيقة ومكافحة التحريف التاريخي ورفض إنكار جرائم الإبادة الجماعية هو السبيل الأوضح لإحلال سلام دائم وتحقيق مصالحة مستدامة. ولئن كان العالم قد استغرق للأسف 29 عاماً للاتفاق على يوم لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية في سربرينتسا - فبينما لن يكون بمقدور العديد من أمهات سربرينتسا أن يشهدن في حياتهن تصويت الجمعية العامة - فإن أمل النساء اللواتي يقفن معي اليوم وأمل شعب كوسوفو الذي تحمل أهوال نظام ميلوسيفيتش هو أن نعيش لنرى اليوم الذي سيتفق فيه الأعضاء على النضال من أجل تحقيق العدالة لجميع الضحايا في كوسوفو.

إنني أؤكد لجميع الأعضاء أن المجلس سيجد دائماً في جمهورية كوسوفو الحرة والمستقلة ذات السيادة والديمقراطية - بلد باق أبداً - وفي شعبها شريكاً وحليفاً لا يعتبر الحرية والسلام أمراً مفروغاً منه. قصتنا لم تنته بعد، والكثير من إمكاناتنا لم يتحقق بعد، لكن مستقبنا مشرق. وأنا على ثقة بأننا سننضم يوماً ما إلى الأعضاء حول هذه الطاولة لنصبح جزءاً من أسرة الدول التي تشكل الأمم المتحدة حالياً. وبينما نخطو خطوات كبيرة إلى الأمام، أود أن أؤكد للأعضاء أن أي محاولة من جانب صربيا لإنكار جرائم الحرب أو تحريف التاريخ لن يُكتب لها النجاح أبداً ما دام لدينا صوت.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يمكن تناول هذا الموضوع في بيان آخر. أشكر السيد فوتشيتش على بيانه.

وفيما يتعلق بوفد كوسوفو، لا علاقة لنا بالأمر - إن دائرة المراسم والاتصال التابعة للأمم المتحدة هي الجهة التي تتولى الاعتماد - تماما كما لا نعرف أسماء أعضاء وفد صربيا المعتمدين هنا.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة بشأن نقطة نظام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قد تعتقد السيدة عثمانى أن لديها مجلس وزراء ومستشارين وأي شيء آخر، ولكننا نرى أن السيدة عثمانى ليس لديها مجلس وزراء. وحتى إذا كانت تعتقد أن هناك مجلسا وزاريا، فإنني أوجه الانتباه مرة أخرى إلى حقيقة أنها دُعيت للانضمام إلينا باعتبارها فردا عاديا بموجب المادة 39.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها. ونرحب أيضا بالرئيس فوتشيتش والرئيسة عثمانى في جلسة اليوم.

تشاطر الولايات المتحدة جميع البلدان في غرب البلقان، بما فيها كوسوفو وصربيا، تطلعها إلى بناء تكامل اقتصادي إقليمي أكبر وتعزيز الاستقرار الإقليمي والديمقراطية والمجتمعات المتعددة الأعراق وتكريس سيادة القانون. وسنواصل العمل عن كثب مع شركائنا في المنطقة والشركاء الأوروبيين من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها.

عندما ننظر إلى تاريخ المنطقة في السنوات الأخيرة، فإننا نرى تقدما هائلا. ولكننا ما زلنا نرى أيضا، في كثير من الأحيان، إجراءات غير منسقة أو تصعيدية من جانب كل من صربيا وكوسوفو، تؤخر التقدم. لقد انقضت الآن سبعة أشهر منذ الهجوم شبه العسكري الصربي على شرطة كوسوفو بالقرب من دير بانيسكا في شمال كوسوفو. ولم تحرز صربيا أي تقدم ملموس في مساءلة المتورطين، بمن فيهم ميلان رادويتشيتش الذي أعلن نفسه قائدا للهجوم. ونحث على تحقيق المساءلة

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كنت أنوي تناول هذه المسألة في بياني، ولكنني أعتقد أنه سيكون من الملائم أكثر إثارتها في نقطة نظام. لقد تناولها الرئيس فوتشيتش أولا، ولكنني أردت أن أقول الشيء نفسه. لا تتوقف السيدة عثمانى عن الإشارة إلى الأشخاص الجالسين خلفها بوصفهم أعضاء في وفد. وقد دُعيت السيدة عثمانى إلى هنا بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس لتقديم إحاطة في جلسة اليوم. ولا تقتضي مشاركتها حضور أي وفد. وينبغي أن يجلس الأشخاص الموجودون خلفها، إذا سمح لهم البروتوكول بأن يكونوا هنا، في منطقة الجلوس على جانبي القاعة. وهذا خرق واضح للنظام الداخلي وبغض النظر عن المسؤول عنه، فإننا نطلب معالجته على النحو الواجب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بلغني أن أعضاء المجتمع المدني يصطحبون أعضاء وفود معهم بموجب المادتين 39 و 37، وهكذا جرى اعتمادهم.

أعطي الكلمة الآن للسيدة عثمانى - سادريو.

السيدة عثمانى - سادريو (تكلمت بالإنكليزية): بطبيعة الحال، أحفظ بحقي في الرد على كل الدعاية التي سمعنا فوتشيتش يتقوه بها في وقت سابق. ولكن فيما يتعلق بالمسألة الإجرائية التي أثّرت، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن النساء الأربع الجالسات خلفي، إلى جانب كونهن نصيرات عظيمات للعدالة، فإنهن أيضا أعضاء في حكومتي ومعينات بهذه الصفة. وبالتالي، فهن هنا أيضا بصفة استشارية لأنهن يعملن لنصرة قضايا عزيزة جدا على قلبي مثل دعم النساء الناجيات

العملية الديمقراطية. ونشير إلى أن النخبين لم يقرروا سحب الثقة من رؤساء البلديات المنتخبين وأنهم لا يزالون في مناصبهم بموجب الإطار القانوني لكوسوفو.

ونشير مرة أخرى إلى أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد تجاوزت فترة ولايتها الأصلية منذ مدة طويلة ونكرر دعوتنا للمجلس إلى استعراض عملياتها وإنهاء عملها.

السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كارولين زيادة على إحاطتها وأرحب بحضور فخامة رئيس صربيا وفخامة رئيسة كوسوفو في جلسة اليوم.

تنوه غيانا بالعمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وتأييده. ونعتقد أن أهداف البعثة المتمثلة في تعزيز بناء الثقة بين الطوائف ودعم حقوق الإنسان وسيادة القانون ودعم التقدم نحو تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا لا تزال تكتسي أهمية بالغة. وننوه أيضا بالمساعدة الحاسمة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا إلى البعثة في تنفيذ ولايتها. كما أن تعاون طائفة واسعة من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للهجرة من بين جهات أخرى، مع حكومة كوسوفو والمجتمع المدني أمر أساسي لبناء دولة مستقرة ولإسهام في ضمان تحقيق سلام دائم.

ونعرب عن قلقنا إزاء حالات المساس بمباني البعثة وأصولها، بما في ذلك تخريب مكاتب البعثة. وندعو السلطات المعنية في كوسوفو إلى ضمان حماية مباني البعثة وأصولها وإلى كفالة تمكن البعثة أيضا من الوصول الكامل إلى مبانيها في شمال كوسوفو.

تشيد غيانا بقيادة الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار بين صربيا وكوسوفو وتعتقد أن تلك الآلية تظل أهم سبيل لضمان التوصل إلى حل عادل ومستدام لهذا النزاع. وكان التقدم الكبير المحرر من خلال

الكاملة وفقا لمبدأ سيادة القانون. ومن الأهمية بمكان أن تعمل صربيا مع قوة كوسوفو لمنع وقوع هجوم آخر مماثل لهجوم 24 أيلول/سبتمبر.

وساورنا أيضا بالغ القلق إزاء تعطيل حرية التنقل لمواطنين كوسوفيين عابرين من صربيا في 17 نيسان/أبريل، إلى جانب احتجاز مواطنين كوسوفيين، بمن فيهم أشخاص من أصل صربي يخدمون في قوة شرطة كوسوفو. وشكل ذلك الإجراء انتهاكا للاتفاقات السابقة بشأن حرية التنقل وشكلا من أشكال التخويف الذي يستهدف الصرب الكوسوفيين المشاركين في الحياة المدنية في كوسوفو.

ولا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء الإجراءات غير المنسقة التي اتخذتها حكومة كوسوفو مؤخرا، بما في ذلك إنفاذها للاتحة التنظيمية المعدلة لمصرف كوسوفو المركزي بشأن العمليات النقدية، والتي لا تتسق مع التزام كوسوفو بالعمل من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وتؤثر تلك الإجراءات على رفاه المجتمعات الضعيفة والطوائف التي لا تشكل أغلبية وتقوض مسار التطبيع بين كوسوفو وصربيا.

ونحث كلا الطرفين على اتخاذ خطوات ملموسة للمضي قدما من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بشأن جميع التزاماتهما، بما في ذلك إيجاد حل لمسألة العملة وإحراز تقدم نحو إنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية. فالحوار هو السبيل الوحيد والمتفق عليه للتطبيع بين صربيا وكوسوفو وإحراز تقدم نحو الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية.

أجرت كوسوفو يوم أمس، تمشيا مع متطلباتها القانونية، تصويتا على سحب الثقة من رؤساء البلديات في المجالس البلدية الأربعة في شمال كوسوفو. ونفهم من لجنة الانتخابات المركزية أن إقبال الناخبين كان ضعيفا جدا. ونأسف لعدم استعادة بعض الجهات الفاعلة السياسية استفادة كاملة من الأدوات الديمقراطية المتاحة لها بموجب القانون الكوسوفي للنهوض بالديمقراطية الفعالة والتمثيلية. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها مسؤولو الانتخابات في كوسوفو للسماح لجميع مواطني كوسوفو المسجلين في البلديات الأربع بالمشاركة في تلك

إن إنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية جزء مهم من اتفاقية بروكسل لعام 2013. وقد قطعت سلطات كوسوفو التزامات صريحة في ذلك الصدد وينبغي لها أن تقي بها بحسن نية. ونأمل أن يلتزم الاتحاد الأوروبي الحياد والنزاهة والعدالة في وساطته.

لقد ظل موقف الصين من مسألة كوسوفو ثابتا وواضحا. إننا نؤيد انخراط الطرفين مع بعضهما في إطار القرار 1244 (1999) والتوصل إلى حل مقبول للطرفين من خلال الحوار والتشاور. وخلال تلك العملية، ينبغي احترام سيادة صربيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا. وينبغي لمجلس الأمن أن يبرر مسألة كوسوفو قيد نظره. ونؤيد العمل المتواصل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وينبغي لبريشتينا أن تحترم وتكفل سلامة موظفي البعثة ومبانيها وأن تيسر التنفيذ السلس لولاية البعثة.

لقد طلبت روسيا، الشهر الماضي، عقد جلسة مفتوحة بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لقصف منظمة حلف شمال الأطلسي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (S/PV.9587). وخلال تلك الجلسة، أعرب بعض أعضاء المجلس عن رغبتهم في إجراء مزيد من المناقشات بشأن تلك المسألة في إطار موضوع كوسوفو. لقد مر خمسة وعشرون عاما منذ حرب حلف شمال الأطلسي ضد يوغوسلافيا، لكن تلك الحرب أبعد ما تكون عن أن تصبح تاريخا. فلا تزال الحالة في كوسوفو متوترة في الوقت الذي نتكلم فيه. وجراح شعوب وبلدان البلقان لم تلتئم بعد. ولا تزال أوروبا متأثرة بالحرب وغارقة بشدة في المشاكل الأمنية. وقد شنت الحروب ضد البلدان ذات السيادة باسم حقوق الإنسان والإنسانية. وانتُهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي مرارا وتكرارا. ولا تزال التحذيرات والدروس المستفادة من تلك الحرب قبل 25 عاما تبعث على القلق.

أولا، ينبغي حل النزاعات بين البلدان بالوسائل السلمية، مثل التفاوض والتشاور. وينبغي معارضة الاستخدام الانفعالي للقوة أو التهديد باستخدامها في جميع الأوقات. فإذا سمحنا بأن تكون الكلمة الأخيرة للأقوى، فإن سيادة واستقلال البلدان الصغيرة والأقل قوة

الحوار في عام 2023 مشجعا. ومع ذلك، يساورنا بالغ القلق إزاء الإجراءات الأخيرة التي أسهمت في تصعيد التوترات وإزاء عدم بذل الأطراف لجهود من أجل تنفيذ الأحكام المتفق عليها في اتفاق شباط/فبراير 2023.

ونحث على إعادة النظر في أي إجراءات يمكن أن تعطل الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لطوائف الأقليات. فمن الضروري احترام حقوق الإنسان للجميع.

ونشيد بالإجراءات التي اتخذتها حكومة كوسوفو لتنفيذ السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما نحث على مواصلة الجهود لمعالجة الشواغل المتعلقة بالعنف الجنساني.

وتظل غيانا تؤيد تحقيق كوسوفو المستقلة والديمقراطية التي يمكنها أن تشارك مشاركة كاملة في النظام الدولي المتعدد الأطراف. وندعو جميع الأطراف إلى إعادة الالتزام بحوار بلغراد وبريشتينا الذي يقوده الاتحاد الأوروبي وحماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، من خلال التنفيذ الكامل للاتفاقات القائمة. ونؤمن إيماننا راسخا بأن شعبي صربيا وكوسوفو سيتمكنان، بالحوار والدبلوماسية، من العيش جنبا إلى جنب في سلام ورخاء.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بحضور فخامة الرئيس الصربي فوتشيتش في جلسة اليوم. وقد استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة بزيادة.

إن التوترات المتصاعدة في شمال كوسوفو خلال الفترة الأخيرة والعنف المتكرر والحوادث الأمنية على الأرض تبعث على القلق حقا. وقد أدى إعلان سلطات كوسوفو بشأن إلغاء الدينار الصربي وعمليات التفتيش العنيفة التي تستهدف الأشخاص من أصل عرقي صربي إلى تعطيل سبل العيش العادية للطائفة الصربية بشكل خطير وإثارة الذعر والتوترات. وتعرب الصين عن قلقها البالغ إزاء تلك التطورات. ونحث بريشتينا على إلغاء القرارات غير المعقولة ووقف الإجراءات الانفرادية التي تزيد من حدة التوترات والمواجهة.

السيد دي لا غاسكا (إكودور) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها المفصلة والزاهرة بالمعلومات. وأرحب بحضور رئيس جمهورية صربيا، فخامة السيد فوتشيتش، وأنوه أيضا بحضور السيدة عثمانى - سادريو.

تؤكد إكودور من جديد أهمية إجراء حوار بناء وبحسن نية بين بريشتينا وبلغراد. ويوفر الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي محفلا لمعالجة المسائل السياسية الحساسة التي تؤثر على الطوائف. وتحت إكودور جميع الأطراف على الالتزام البناء بتلك العملية وبالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن.

يبين التقرير الأخير للأمين العام (S/2024/282) هشاشة الحالة الأمنية في شمال كوسوفو. ونكرر إدانتنا لأي عمل من أعمال العنف يعرض السلام والأمن في المنطقة للخطر، ونحث جميع الأطراف على التصرف بأقصى قدر من المسؤولية وتجنب الأعمال أو الأقوال التي يمكن أن تعكس مسار التقدم الذي أحرز حتى الآن.

ويجب احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وضمان حماية جميع الطوائف. وتدعو إكودور إلى النظر في الشواغل المشروعة المعرب عنها فيما يتعلق باللوائح المتعلقة بالمعاملات النقدية وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطوائف التي لا تشكل أغلبية. وبالمثل، يجب ضمان الحق في حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام، ويجب تجنب أي عمل يمكن أن يقوض تلك الحقوق الأساسية.

ونكرر كذلك التأكيد على أهمية القرار 1244 (1999)، في جملة أمور، في إطار احترام ممتلكات الأمم المتحدة. فيجب احترام مرافق الأمم المتحدة احتراماً كاملاً. ونردد دعوة الأمين العام للسلطات المختصة إلى دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في استعادة الوصول الكامل وبدون عوائق إلى مبانها في شمال كوسوفو.

علاوة على ذلك، نشيد بعقد الاجتماع الأول للفرق العامل المعني بالأشخاص المفقودين منذ عام 2021، في 31 كانون الثاني/يناير. ونأمل أن يظل الجانبان ملتزمين بإحراز تقدم بشأن تلك المسألة الحاسمة، تمثيا مع الإعلان المتعلق بالأشخاص المفقودين.

ستقوض وستتوقف العدالة عن الوجود، وسيكون السعي إلى السلام بعيد المنال إلى الأبد.

ثانيا، ينبغي تطبيق مبدأ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية تطبيقاً عالمياً وليس انتقائياً على أساس النفعية. فبعد شن حرب ضد يوغوسلافيا، تذرع الناتو مرارا وتكرارا بحماية حقوق الإنسان ونفذ بعد ذلك عمليات عسكرية في ليبيا وأماكن أخرى. وأظهرت الوقائع أن ما يسمى بسرد حقوق الإنسان فوق السيادة يختزل حقوق الإنسان فعليا إلى أداة سياسية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. ففي نهاية المطاف، لم تقوض هذه الممارسة السيادة فحسب، بل كذلك لم توفر الحماية الموعودة لحقوق الإنسان.

ثالثا، في السعي إلى تحقيق الأمن الوطني، ينبغي للدول أن تتمسك بمفهوم الأمن غير القابل للتجزئة وأن تسعى إلى تحقيق الأمن المشترك بدلا من تحقيق أمنها على حساب أمن الآخرين. ويمثل تبني وتنفيذ مفهوم أمني مشترك شامل وتعاوني ومستدام نهجا طويل الأجل للتصدي للتحديات الأمنية العالمية.

رابعا، ينبغي أن يحل شعب البلد وحكومته المسائل العرقية والمجتمعية في بلد ما على النحو السليم من خلال جهودهما الخاصة ضمن الإطار القانوني، وينبغي ألا تستخدم كذريعة للتدخل الخارجي. إن معظم دول العالم متعددة الأعراق. فينبغي حل أي توترات طائفية وخطوط صدع بصورة عضوية، من خلال الحوار والتبادل والتفاعل والتكامل بين الطوائف. إن التعايش بين الطوائف المتعددة في كوسوفو يشكله التاريخ. وتحقيق التسامح والمصالحة والتعايش في وئام بين جميع المجموعات العرقية في كوسوفو يخدم المصالح الأساسية الطويلة الأجل لجميع الأطراف. ويحدونا الأمل في أن تتمكن جميع الأطراف من استخلاص الدروس من التاريخ، والتفكير في نفسها، والإسهام بقدر أكبر في صون السلم والأمن، ومنع الانتكاس إلى النزاع في كوسوفو والبلقان الأوسع.

وتظل الصين ملتزمة بالعمل مع جميع الأطراف لبذل جهود متواصلة لتعزيز التعايش السلمي بين الطوائف والتسوية السياسية للمسائل ذات الصلة في كوسوفو.

وترحب إكودور بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لإعطاء الأولوية لبناء الثقة بين الطوائف وتحسين التماسك الاجتماعي. ونشيد بدور البعثة ومختلف الشركاء الدوليين في سعيهم إلى تخفيف حدة التوتر وتعزيز السلام.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون توجيه إشادة خاصة إلى الممثلة الخاصة بزيادة. إن دورها يمثل أهمية القيادة ذات المنظور الجنساني في حل النزاعات وبناء السلام، مما يشجعنا على مواصلة تعزيز إدماج المرأة على جميع مستويات عملية السلام، وبالتالي ضمان أن وجهات نظرها وخبراتها تثرى أعمالنا وتوجهها نحو حلول أكثر عدلاً واستدامة. وإكودور ملتزمة بدعم المبادرات التي تعزز السلام والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها، وأرحب بحضور رئيسي صربيا وكوسوفو.

إن هناك حاجة ملحة لإحراز تقدم نحو تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. وهذا أمر أساسي لاستقرار المنطقة وشرط للتقارب الأوروبي الذي اختاره كلا البلدين. هذا هو الغرض مما يسمى باتفاق بروكسل - أوهريد الذي أبرم منذ أكثر من عام وهو الاتفاق الأكثر طموحاً حتى الآن بين البلدين. إنه نجاح كبير يجب أن نكفل بشكل جماعي تنفيذه على نحو سليم. وستواصل فرنسا دعم وساطة الاتحاد الأوروبي بغية التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي وملزم قانوناً. وسنسعى جاهدين لضمان الوفاء بالالتزامات التي قُطعت.

يجب على الجميع القيام بدورهم. وفي ذلك الصدد، ترحب فرنسا بالفتات التي قام بها الجانبان. إن التزام السلطات الصربية البناء بالحوار الذي يسهل الاتحاد الأوروبي قد مكن من إحراز تقدم كبير في نهاية العام الماضي بشأن الاعتراف المتبادل بلوحات تسجيل المركبات وبشأن مسألة الطاقة. وتنفيذ كوسوفو لحكم المحكمة الدستورية بشأن دير فيسوكي ديتشاني هو تطور إيجابي أيضاً.

ولئن كانت تلك الخطوات إلى الأمام مشجعة، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. لقد انتظرت سلطات كوسوفو وقتاً طويلاً جداً

ويجب أيضاً تنظيم انتخابات لرؤساء البلديات الجدد بسرعة في شمال كوسوفو، بمشاركة نشطة من جميع الطوائف. وفي ذلك الصدد، تذكر فرنسا بأن استقالة رؤساء البلديات المنتخبين بأصوات أدلى بها 3 في المائة فقط من السكان المسجلين ستكون أسرع خيار لإعادة إرساء الديمقراطية ذات الطابع التمثيلي في البلديات الشمالية الأربع وستشكل بادرة لوقف التصعيد. وتدعو فرنسا أيضاً كلا الطرفين إلى التعجيل بإيجاد حل، في المناقشات التي يقودها الاتحاد الأوروبي، للحد من التوترات الناجمة عن قرار سلطات كوسوفو بشأن التحويلات المالية.

ومن الضروري تقديم المسؤولين عن الهجوم الذي وقع في بانيسكا في أيلول/سبتمبر إلى العدالة. وستواصل فرنسا مراقبة هذه المسألة عن كثب.

تؤيد فرنسا الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمصالحة بين الطوائف في كوسوفو، بالتنسيق مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو. ترتبط ولاية البعثة ارتباطاً جوهرياً بتطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو، وتؤيد فرنسا تمديد طالما كان ذلك ضرورياً.

أخيراً، تدعو فرنسا زعمي صربيا وكوسوفو إلى التحلي بالمسؤولية والوفاء بالتزاماتهما باتخاذ القرارات الشجاعة اللازمة. ويجب أن يمتنع الطرفان عن أي عمل انفرادي يحتمل أن يزيد من حدة التوترات. إن سياسة الأمر الواقع ليست طريقة عمل مقبولة. ويجب حل المشاكل من خلال الحوار والوساطة الأوروبية حصراً. ونشير إلى أن الجمعية العامة عهدت إلى الاتحاد الأوروبي بولاية لأجل تلك الغاية.

وندعو صربيا إلى إزالة أي غموض بشأن التزامها بالاتفاقات والامتناع عن معارضة عضوية كوسوفو في المنظمات الدولية. وندعو كوسوفو إلى إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، دون تأخير، وهو التزام تم التعهد به في عام 2013.

وسويسرا ملتزمة ببناء علاقات بناءة بين الطرفين من خلال تدابير عملية وحسنة. فعلى سبيل المثال ما فتئنا نقوم، منذ عام 2015، بتسهيل الاجتماعات لتمكين الاتصال المباشر بين ممثلي الأحزاب السياسية في كوسوفو وصربيا.

ويتقاسم الجانبان المسؤولية عن الحد من التوترات. ويجب تجنب تصعيدات على غرار حادث بانيسكا الذي وقع في الخريف بأي ثمن، ويجب تقديم مرتكبيه إلى العدالة. ونكرر الإعراب عن تقديرنا ودعمنا المستمر للعمل الهام الذي تقوم به قوة كوسوفو في ضمان بيئة سلمية وأمنة.

وفيما يتعلق بتصويت الأمس على إقالة رؤساء البلديات في شمال كوسوفو، تأسف سويسرا لأن الطائفة الصربية لم تشارك. ونشجع حكومة كوسوفو على زيادة جهودها لإدماج الأقلية الصربية في المجتمع. ذلك يعيدنا إلى بناء الثقة، بين الطوائف وبين الطرفين على حد سواء، بوصفه شرطاً مسبقاً للحفاظ على السلام والتحرك نحو مجتمعات متعددة القوميات مسالمة ومزدهرة.

وأود أن أضيف تعليقاً أخيراً على هذا الموضوع بذكر مثال من أحدث تقرير (S/2024/282). للمرة الأولى منذ عام 2021، استأنف الفريق العامل المعني بالمفقودين، برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اجتماعاته في جنيف في بداية هذا العام. وإدراكاً منا بأن المصالحة تتطلب معالجة الماضي، فإننا نشجع على مواصلة التعاون في هذا المجال وغيره من المجالات، بما في ذلك العنف الجنسي المرتكب خلال النزاع.

ونشكر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على تقريرها ونظّل على استعداد لإجراء مناقشة بناءة لاستعراض استراتيجي محتمل للبعثة.

وتؤكد فرنسا مجدداً دعمها للاندماج الأوروبي لصربيا وكوسوفو. لا يمكن لأحد أن يتجاهل الإرادة السيادية لكلا البلدين في اختيارهما أوروبا. ولا بديل، سواء لصربيا أو لكوسوفو، عن التوصل إلى اتفاق يحقق تسوية دائمة للنزاع بين البلدين.

السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مداخلتها. وأرحّب بفخامة الرئيس فوتشيتش والرئيسة عثمانى - سادريو، وأعتزم هذه الفرصة للتأكيد على الروابط الإنسانية القوية التي تربط سويسرا مع بلديهما.

إن تطبيع العلاقات، على أساس تعزيز الثقة، يخدم مصالح شعبي كوسوفو وصربيا ويعود بالنفع عليهما.

وأود أن أعطي ثلاثة أمثلة على النهج التي نود أن نراها معززة.

أولاً، يجب أن يكون هناك خطاب محسوب والالتزام مسؤول من جانب الزعماء السياسيين. ويجب على الزعماء السياسيين لكوسوفو وصربيا أن يكونوا قدوة لشعبهم بإرساء أسس التعاون والتفاهم المشترك اللذين يمكن أن يؤديا إلى مستقبل يعترف فيه بمظالم الماضي، ولكن لا يعوق التقدم.

ثانياً، يجب أن يكون هناك التزام واضح ومتزايد بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. يُظهر التقدم المحرز في خريطة الطريق للطاقة والاعتراف بلوحات تسجيل المركبات النتائج الملموسة لهذه الصيغة. وتحتاج المسائل المعلقة، بما في ذلك عواقب تنفيذ الأنظمة النقدية في كوسوفو، إلى حل من خلال هذا الحوار، مع مراعاة مصالح الطوائف المعنية. بالإضافة إلى ذلك، بات من الضروري تعزيز شرعية واستدامة الحلول في عملية السلام، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة المرأة في المفاوضات.

ثالثاً، يجب أن يكون هناك تقدم ملموس. فبعد مرور أكثر من عام على القرارات الواعدة التي اتخذت بموجب اتفاق بروكسل واتفاق أوهريد، حان الوقت للانتقال من الالتزامات على الورق إلى الأفعال.

انتخابات محلية في البلديات الشمالية الأربع في كوسوفو في أقرب وقت ممكن، بمشاركة الطائفة الصربية. كما ندعو سلطات كوسوفو إلى اتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة لإنشاء رابطة/جماعة للبلديات الصربية، على النحو المتفق عليه في اتفاق بروكسل لعام 2013.

ثالثاً، نشيد بجهود الممثلة الخاصة للأمم العام ونكرر التأكيد على الدور الحيوي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع. والعمل الذي تقوم به البعثة، لا سيما فيما يتعلق بجهود بناء الثقة التي تهدف إلى راب الصدع بين الطوائف، عمل جدير بالثناء.

رابعاً، تؤمن الجزائر بأن الحوار البناء والحقيقي يبقى المسار العملي الوحيد. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بهدف دفع العملية السياسية نحو تسوية سلمية للنزاع. أخيراً، تؤيد الجزائر جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل للمسألة مقبول للطرفين في إطار القرار 1244 (1999)، مع الاحترام الكامل للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أنا أيضاً الممثلة الخاصة للأمم العام كارولين زيادة على إحاطتها. ويرحب وفد بلدي أيضاً ترحيباً حاراً بفخامة الرئيس ألكسندر فوتشيتش، رئيس صربيا، وفخامة السيدة فيوسا عثمانى - سادريو، رئيسة كوسوفو، في المجلس.

تأمل جمهورية كوريا في تحقيق المصالحة والسلام والازدهار في منطقة غرب البلقان التي شهدت تاريخاً مضطرباً ومفجعاً في العصر الحديث. ومنذ عام تقريباً، اتفقت صربيا وكوسوفو على استئناف المفاوضات لتطبيع العلاقات على أساس اقتراح الاتحاد الأوروبي ورحب المجتمع الدولي، بما في ذلك جمهورية كوريا، ترحيباً حاراً بهذا التقدم. والواقع أننا جميعاً كنا نأمل ونتوقع أن يؤدي الاتفاق المبرم في العام الماضي إلى إيجاد حل مستدام للمواجهة والنزاع اللذين طال أمدهما في المنطقة من خلال تخفيف حدة التوترات وتشجيع إجراء الحوار الحاسم الأهمية. ومع ذلك، فمن المؤسف أن المناقشات حول تنفيذ اتفاق عام 2023 لم تحرز تقدماً جوهرياً حتى الآن.

ختاماً، أود أن أشدد على ملاحظة أبدأها الأمين العام في الخطة الجديدة للسلام:

”الانخراط في العمل الدبلوماسي يكتسي أهمية في العلاقات بين البلدان التي تأخذ بطرق تفكير مماثلة. غير أن أهميته تصبح حاسمة فيما بين البلدان التي تفرق بينها الخلافات.“

السيد كودري (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بحضور فخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس صربيا، في جلسة اليوم، وأشكر الممثلة الخاصة للأمم العام كارولين زيادة على إحاطتها. واستمعت أيضاً إلى ملاحظات السيدة فيوسا عثمانى - سادريو.

تعرب الجزائر عن سرورها بالتقدم المحرز في نهاية عام 2023 فيما يتعلق بتنفيذ خريطة الطريق الخاصة بالطاقة لعام 2022 والاتفاق الجمركي وحرية التنقل المتبادلة للمركبات بين صربيا وكوسوفو. ومع ذلك، فقد تأثرت الحالة في كوسوفو للأسف ببعض الحوادث والقرارات الانفرادية التي عكزت صفو الوضع المتوتر أصلاً، وخاصة في شمال كوسوفو. ويشكل الحادث الأمني الذي وقع في بانيسكا في 24 أيلول/سبتمبر والذي أدى إلى خسارة مأساوية في الأرواح والقرار الانفرادي بشأن اللاتحة التنظيمية الجديدة للعملة بخصوص المعاملات النقدية مدعاة للقلق العميق. ويمكن هذا القلق بشكل رئيسي في كون هذه التطورات المؤسفة من شأنها أن تفاقم التوترات بين الأعراق وتؤثر على السلامة والأمن، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للطوائف التي لا تشكل أغلبية والأشخاص الأكثر ضعفاً. وإزاء هذه الخلفية، تود الجزائر أن تشدد على عدة نقاط.

أولاً، من المهم الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد التوترات العرقية في كوسوفو، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تقويض استقرارها الهش وقد يعرقل بشكل خطير الجهود المبذولة لتحقيق التطبيع وصون السلام والأمن في المنطقة.

ثانياً، من الضروري ضمان تمثيل الصرب تمثيلاً فعالاً في المؤسسات المحلية. وفي ذلك الصدد، سيكون من المهم للغاية إجراء

المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تضطلع حالياً ببعض المهام التي كانت قد أُسندت إلى بعثة الأمم المتحدة بعد إنشائها في عام 1999.

السيد جورج (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة وأشكر السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطتها الشاملة. وأود أن أنوه بحضور فخامة الرئيس ألكسندر فوتشيتش رئيس صربيا والسيدة فيوسا عثمانى - سادريو هنا اليوم، وأرحب بمشاركتكما في الجلسة.

تشيد سيراليون ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لالتزامها المستمر بصون السلام والأمن الدوليين في كوسوفو وإنشاء وتعزيز مؤسسات للحكم فيها وجهودها في النهوض بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان من جانب جميع السلطات المعنية، فضلاً عن نهوضها بإعادة إعمار كوسوفو وتطوير بنيتها التحتية. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للتدخلات الإنسانية المنسقة التي تنفذها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشركاء الدوليون الآخرون، والتي أسهمت في العودة الآمنة والكرامة لمواطني كوسوفو المتعددي الأعراق وإعادة إدماجهم. إننا نحث على مواصلة دعم البرامج التي تعزز التماسك، وتحديداً من خلال معالجة شواغل النساء والشباب، الذين تمثل مشاركتهم وتمثيلهم بصورة كاملة ومتساوية وهادفة وأمنة مبادئ أساسية في بناء السلام والاستقرار المستدامين.

ونشيد بالتقدم الذي أحرزته بلغراد وبريشينا في تنفيذ خريطة طريق المتعلقة بالطاقة لعام 2022، وتسجيل لوحات المركبات، وحرية حركة المركبات بين كوسوفو وصربيا. فهذه الجهود الملموسة ذات أهمية أساسية في تخفيف حدة التوترات، وفتح الحوار، ورسم الطريق نحو السلام الدائم.

وبعد الإشادة بالتقدم المحرز نحو تحقيق سلام دائم، أود تسليط الضوء على ثلاث نقاط أخرى، بشأن الحيلولة دون عودة تصاعد النزاع، وتوطيد السلام، والبناء من أجل تحقيق التقدم.

وبدلاً من ذلك، ازدادت التوترات بين بلغراد وبريشينا ولا تزال الحالة الأمنية في شمال كوسوفو هشة. فعلى سبيل المثال، شكّل الهجوم على شرطة كوسوفو الذي وقع في قرية بانيسكا في 24 أيلول/سبتمبر 2023 تهديداً خطيراً لسلامة المواطنين الكوسوفيين وفاقم من تدهور البيئة الأمنية المتدهورة أصلاً في شمال كوسوفو. ويجب أن يخضع جميع مرتكبي الهجوم للمساءلة الكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، شكّلت اللوائح الجديدة لمصرف كوسوفو المركزي بشأن معاملات العملة مدعاة للقلق من حيث تأثيرها. وحتى لو سلّمنا بأن القصد من هذه اللوائح هو تعزيز الاستقرار المالي والشفافية في كوسوفو، فمن المتوقع أن يكون لها تأثير مباشر وسلبي على قدرة سكان كوسوفو الصرب على ممارسة حياتهم اليومية. ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي مواصلة مناقشة هذه المسائل بحسن نية في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي من أجل الحد من عواقبها السلبية على الفئات الضعيفة.

تؤيد جمهورية كوريا بقوة التوصل إلى حل سلمي للمسائل المتعلقة بكوسوفو وصربيا من خلال الحوار السياسي والمفاوضات. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا لجهود الاتحاد الأوروبي ودوره في الوساطة. ونشدد أيضاً على أهمية عمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في توطيد سيادة القانون في مؤسسات كوسوفو. وفي الوقت نفسه، ندعو الجانبين، كوسوفو وصربيا، إلى الامتناع عن التصريحات الاستفزازية والإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تؤدي إلى نزاع لا داعي له وإلى اتخاذ خطوات صادقة وملموسة لتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة بين الطرفين والمشاركة مرة أخرى بنشاط في المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأوروبي بهدف تطبيع العلاقات وإحلال سلام دائم في المنطقة.

أخيراً وليس آخراً، يشيد وفد بلدي بجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والشركاء الدوليين الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك قوة الأمن الدولية في كوسوفو، على جهودهم الدؤوبة لضمان السلام والاستقرار في كوسوفو وكذلك في عموم المنطقة. وأود أن أختتم بياني بإضافة أن هناك حاجة إلى استعراض إمكانية تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة بالنظر إلى أن قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي

من أجل إيجاد مجتمع متعدد الأعراق والحفاظ عليه. وإذ نشدد على أهمية البناء بعد النزاع، نلاحظ مع الأسف التطورات المتعلقة بانتخابات رؤساء البلديات الشمالية في كوسوفو. ونكرر دعوتنا للسلطات في بلغراد وبريشينا إلى تعميق التعاون، خاصة فيما يتعلق بإتمام إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

ونشيد بعمل البعثة في مشاريع تركز على التعاون بين الطوائف والأعراق والبلديات، وعلى تمكين النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة بنشاط في أنشطة بناء القدرات. ويجب إدماج هذه البرامج بشكل كامل في هيكل الحكم في كوسوفو لتحقيق استدامتها. ولذلك، من الضروري أن تواصل الدول الأعضاء دعم جهود شتى كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، بما في ذلك صندوق بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وأود أن أختتم بياني بالتذكير بأن السلام لا يعني انعدام النزاع، بل يتطلب المزيد من الجهد. ولا تزال سيراليون تعول على المساعي الحميدة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ومرونة المجموعة الخماسية في إشراك جميع الأطراف المعنية في العمل على تطبيع العلاقات بين الطرفين.

السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها. ونود أيضاً أن نعرب عن امتناننا لرئيس صربيا، السيد ألكسندر فوتشيتش، ورئيسة كوسوفو، السيدة فيوسا عثمانى - سادريو، على بيانتهما.

هناك آلام كثيرة وجراح كثيرة لم تلتئم في كوسوفو، تعاني منها كلتا الطائفتين، الألبانية والصربية. ومن ثم، لإدراك التحديات التي تواجهها كوسوفو والمنطقة اليوم وتقييم التقدم المحرز، يحتاج المرء إلى التفكير في نقطة انطلاق قبل 25 عاما. نعم، لقد مر 25 عاما منذ انتهاء النزاع في كوسوفو بتدخل منظمة حلف شمال الأطلسي.

أولاً، تلاحظ سيراليون مع القلق التقارير عن الهجوم على قرية بانيسكا في شمال كوسوفو في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وحوادث العنف التي أعقبتها والخطاب المحيط بها. وبينما نقدر التدخل السريع للقوات الدولية، نحث السلطات في بريشتينا وبلغراد على جميع المستويات على أن تظل واعية لدورها الذي لا يضاهاى في منع تصاعد النزاع. ونرحب كذلك بآليات المساءلة داخل كوسوفو، والتعاون مع أجهزة الأمن الدولية والإقليمية لمحاسبة أي جهة فاعلة تهدد السلام والأمن. ونشدد على دور الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بالحوار بين بلغراد وبريشينا والمسائل الإقليمية الأخرى في غرب البلقان، ونشيد بجهوده الدؤوبة لتعزيز الثقة بين كوسوفو وصربيا. ونعتقد أن هذه الجهود تكتسي أهمية بالغة في الحيلولة دون تلاشى التقدم الذي أحرزته الأطراف.

وثانياً، نرحب بتفعيل مؤسسات الحكم الذاتي الديمقراطي، التي نعتبرها الأساس لتطبيع حياة شعب كوسوفو وتوطيد السلام والوئام داخل المنطقة. ونرحب أيضاً باحترام السلطات للنظام القضائي في كوسوفو، بما في ذلك تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية في عام 2016 بشأن ممتلكات دير فيسوكي ديتشاني والمحاكمات الجارية بتهمة ارتكاب جرائم حرب. ويجب أن تكون المحكمة الدستورية بمثابة حجر الأساس للقانون والحكم السليم، بما يشمل توفير الوضوح بشأن مسائل بالغة الأهمية مثل صدور لائحة المصرف المركزي مؤخراً بشأن استخدام الدينار، التي لها آثار على حياة الناس وسبل عيشهم في المنطقة. ونحث وكالة الخصخصة في كوسوفو على إعادة النظر في نهجها في تولي السيطرة على الممتلكات، وندين بشدة أي محاولة تقوم بها الجهات غير الحكومية لإعاقة الوصول إلى الممتلكات الخاصة أو السطو عليها أو تشويهها أو التسبب في تدميرها، لا سيما الممتلكات التي تشغلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والمواقع الدينية والثقافية في جميع أنحاء كوسوفو.

وتتعلق نقطتي الثالثة والأخيرة ببناء مؤسسات من أجل السلام والاستقرار. وتود سيراليون أن تشدد على أنه ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسة الحقوق الاقتصادية والحريات الدينية والثقافية

نحن، الاتحاد الأوروبي، نقول ذلك، ولكن لأن ذلك هو ما يريده مواطنو المنطقة ويتوقعونه. فالاتحاد الأوروبي يمثل بالنسبة لهم منطقة للسلام وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ومنطقة ينتقل فيها الناس وتتدفق الأفكار بحرية، ومنطقة للتقدم ومنطقة للمصالحة. يريد المواطنون في جميع أنحاء المنطقة حياة طبيعية، وهذا هو المكان الذي يرونها فيه.

لقد أنشئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فور انتهاء النزاع، وساعدت في دعم الاستقرار والأمن في كوسوفو في مرحلتها الانتقالية الأولية. وملأت البعثة فراغاً مؤسسياً وبدأت في تقديم الخدمات للناس. ومن خلال التعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين، ييسر البعثة تطوير الحكم المحلي ونظام العدالة وقوة الشرطة، مما أرسى أساساً متيناً للحكم المستدام في كوسوفو. لقد تحقق تقدم هائل، وأُرسيت أسس التعايش السلمي. ويكفل دستور كوسوفو المساواة في المعاملة لجميع مواطنيها وطوائفها، بمن فيهم الصرب، مع تخصيص مقاعد لهم في البرلمان والحكومة وإقرار لغات رسمية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات. وكما هو الحال دائماً، تحديات تتعلق بالتنفيذ. ولا يزال ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو طائفتين منقسمتين إلى حد كبير. وفي ضوء ذلك، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولاً، إن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي هو المحفل الوحيد القائم لتطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ويجب أن ندعمه بكل طريقة ممكنة. ويساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم، بل وتراجع، بشأن بعض المسائل التي يشملها الحوار. غير أنه لا يوجد بديل. فبدون الحوار وتطبيع العلاقات، لا طريق قداما. وتحت سلوفينيا كلا من بلغراد وبريشتينا على إعطاء الأولوية لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، ولا سيما الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات - اتفاق بروكسل - ومرفقه، اتفاق أوهريد لعام 2023.

ثانياً، إن تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو يقترن بتوفير بيئة آمنة ومأمونة ومزدهرة للصرب في كوسوفو. كل يتوقف على الآخر. وينبغي تطبيق قدر مناسب من الإدارة الذاتية لطائفة ذوي الأصول

وتصرف الحلف انطلاقاً من ضرورة وقف قتل المدنيين، وأدى ذلك إلى اتخاذ المجلس القرار 1244 (1999).

ويوم الأحد المقبل، ستذكر كوسوفو مرور 25 عاماً على وقوع أفظع عمليات القتل الجماعي خلال النزاع. ففي قرية ميخا، في كوسوفو، اصطحب نحو 300 رجل وصبي من قافلة للاجئين وأُعدموا. وتمزقت حياة عدد أكبر بكثير من الأشخاص في ذلك اليوم. والتقيت بأرامل وأمّهات مكومات، ولا يزال بعضهن ينتظر رفات أحبائهن. وزرت كروشي إي مادي، قرية أرامل الحرب، وأتعرّف على السيدة هوتي اليوم بين الحضور. وفي هذه القرية، قتل جميع الذكور الذين تبلغ أعمارهم 13 عاماً أو أكثر، ويزيد عددهم على 100.

وكما ذكر الرئيس فوتشيتش، صادف الشهر الماضي مرور 20 عاماً على وقوع الاضطرابات العنيفة ضد الصرب وممتلكاتهم ومواقعهم الدينية في جميع أنحاء كوسوفو. وبعد أربع سنوات من انتهاء النزاع، هُدمت مئات المنازل الصربية وأضرمت النيران في عشرات الأعيان الدينية، في غضون أيام قليلة. وفرّ الصرب من كوسوفو خوفاً على حياتهم. والتقيت بصربي أفلت عبر نافذة الحمام وركض مسافة 40 كيلومتراً إلى بر الأمان في شمال كوسوفو، وشاهد منازل الصرب وكنائسهم تحترق على طول الطريق.

نعم، يمكن للمرء أن يجد الكثير من الألم في كوسوفو، كما هو الحال على الأرجح في كل نزاع. لكن التركيز على الماضي الرهيب يمكن أن يمنعنا من رؤية آفاق أفضل للمستقبل. ويمكن مستقبل جميع الطوائف في تعدد الأعراق والثقافات في كوسوفو، وعيشها في سلام مع نفسها ومع صربيا.

ومنذ تلك الأيام المظلمة من تسعينيات القرن العشرين، خطت كوسوفو خطوات هائلة إلى الأمام. فالمجتمع الذي واجه الدمار والصدمة ذات يوم يسير اليوم على طريق الإصلاحات الأوروبية من خلال عملية تحقيق الاستقرار والانتساب. واستوفى معايير صارمة ليمنح مؤخرًا إمكانية السفر بدون تأشيرة إلى دول الاتحاد الأوروبي. ويمكن مستقبل المنطقة بأسرها في الاتحاد الأوروبي. ليس ذلك لأننا

ويبدو الأمر كما لو أن هذه المناقشات لا تهدف إلى إيجاد حلول وبناء الثقة بل إلى كشف الخلافات. وما نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يفعله وما نود أن نسمعه من كلا الطرفين هو أنه لا يمكن أن يكون هناك سبيل للمضي قدما سوى قبول كل منهما لواقع الآخر والعيش مع بعضهما البعض وبجواره؛ وأن الجانبين كليهما سيبدلان جهودا أكبر لجعل كوسوفو وطنا لكلا الطائفتين؛ وأن قادة كلا الجانبين سيضعون مصالح مواطنيهم ورفاههم وازدهارهم في المقام الأول، وخاصة بالنسبة للصرب في الشمال؛ وأنهما سيعملان على زيادة الجهود لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي؛ وأنهما سيتجنبان إثارة مفاجآت للطرف الآخر، أو اتخاذ إجراءات أحادية الجانب ضده أو استخدام خطاب مهين ضده؛ وأخيرا، لا يوجد سوى حل واحد مربح للجانبين. إن تحقيق المكاسب على حساب خسارة الطرف الآخر لا يدوم طويلا. وكلما أسرنا جميعا في إدراك ذلك، كلما تحسنت حياة مواطني وطوائف كوسوفو.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كارولين زيادة على إحاطتها بشأن الحالة في الإقليم والرؤى الثاقبة التي تشاطرتها. ونرحب بمشاركة الرئيس ألكسندر فوتشيتش، رئيس صربيا، في هذه الجلسة. واستمعنا أيضا إلى السيدة فيوسا عثمانى - سادريو.

سنناول حادث هذا الصباح في وقت لاحق. أود أن أقول إن السيدة عثمانى ليست من وضع إجراءات مجلس الأمن بل المجلس ذاته من وضعها. واسمحوا لي مرة أخرى أن أذكر الأعضاء بأن السيدة عثمانى دعت اليوم بصفتها الشخصية، وفي هذا الصدد، لدي سؤال. من يجلس حاليا خلف السيدة عثمانى ومن يمثلون؟ وأود أن أطلب من الأمانة العامة ورئيس المجلس الإجابة على ذلك، وهو ما يمكن أن يتم بعد أن أدلي ببياني.

هذه جلسة عادية للمجلس لمناقشة عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إنها تعقد على خلفية مميزة. قبل 25 عاما بالضبط، بدأت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عدوانها

العرقية الصربية في كوسوفو بحسن نية ومع احترام احتياجات ومصالح وشواغل كلا الجانبين. ولا يمكن فرض حلول على أي من الجانبين. كما يقول المثل، فإن إقناع امرئ بأمر ضد إرادته لا يعني أنه اتفق معك. لكن الحاجة إلى إحراز تقدم في الوفاء بذلك الجزء من اتفاق بروكسل ملحة. يجب على الحكومة في بريشتينا أن تتفهم ما تم الاتفاق عليه وأن تمد يدها إلى الصرب في كوسوفو. ومن أجل بناء الثقة وإحراز تقدم في الحوار، يجب على صربيا وكوسوفو معالجة الشواغل الأمنية، بما في ذلك منع تهريب الأسلحة ومحاسبة ممارسي الأنشطة غير القانونية. إننا ندعو إلى التعاون الكامل للتحقيق في حادثة بانيسكا في أيلول/سبتمبر 2023. وإحراز تقدم في التحقيق والمقاضاة أمر حاسم الأهمية لوضع لبنات حياة طبيعية.

ثالثا، ترحب سلوفينيا بتأييد حكم المحكمة الدستورية في كوسوفو بمنح الكنيسة الأرثوذكسية الصربية أرضا متنازع عليها تحيط بدير فيسوكي ديتشاني. كانت هذه واحدة من 11 نقطة يتضمنها اتفاق أوهريد لعام 2023. ويؤكد الاتفاق أيضا أنه لا كوسوفو ولا صربيا يمكن أن تمثل إحداها الأخرى على الصعيد الدولي وأن صربيا لن تعارض عضوية كوسوفو في المنظمات الدولية.

أخيرا، إن بناء الثقة يكون أكثر فعالية عندما يبدأ بالشباب، ونحن نقدر الدور الذي يؤديه شباب كوسوفو في تعزيز مستقبل من التعايش السلمي بين الطائفتين. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بمنتهى بناء الثقة التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الذي أنشئ في عاصمة بلدي قبل خمس سنوات. وتؤيد سلوفينيا انتقال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى المهام التي يمكن أن تحقق فيها قيمة مضافة في ظل ظروف متغيرة، مثل تشجيع الحوار الشامل بين الطائفتين. وتؤيد مواصلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التفكير في دورها مستقبلا في مجتمع كوسوفو.

نحن نجري هذه المناقشة مرتين في السنة. ويعرض على أعضاء مجلس الأمن تفسيرات متناقضة لذات الوقائع. وحتى إن انطوى كل منها على قدر من الحقيقة، فإن المجلس لا يعين على التقريب بينها.

كما ينبغي ألا يفوتنا أن نشير إلى أن النفاق المغرض لزميلينا الفرنسي والأمريكي قد تجلّى بوضوح في سياق جلسة المجلس بشأن عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا التي لم تتعقد. وعندما عارضنا مناقشة عواقب جرائم النانو في الذكرى الخامسة والعشرين لارتكابها، أصرا على أنه ليس من المناسب للمجلس أن يناقش أحداثا تاريخية وأنه لا حاجة لإضاعة الوقت في استحضار الماضي. ولكن لم تتقضى أسابيع قليلة حتى انخرطوا مباشرة في التحريض على بذل الجهود لتمرير مشروع قرار في الجمعية العامة بشأن سربرينيتسا فيما يخص أحداث أقدام. ومن الجدير بالذكر أن ألمانيا، البلد الذي ارتكب في القرن العشرين أكبر إبادة جماعية في تاريخ البشرية وشارك مشاركة فعالة في قصف يوغوسلافيا وتدميرها، هي التي تقود الحملة الصليبية الجديدة. وتجدر الإشارة إلى أن القوات الجوية الألمانية نفذت أولى طلعاتها الجوية القتالية بعد عام 1945 بهدف قصف سراييفو تحديدا؛ فلننكر في الأمر.

وتثير الحالة في كوسوفو وفي المنطقة بأسرها قلقا بالغا. كما يستمر تدهورها. ومما يدل على خطورة الحالة مشاركة رئيس صربيا في جلسة اليوم.

لقد أصبح من الصعب بشكل متزايد على الغرب الجماعي إخفاء العنف العرقي الصارخ والمنهجي الذي تمارسه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا. ويسعى ألبين كورتي، الذي يسمى "رئيس الوزراء"، علنا إلى التهجير الجماعي للسكان غير الألبان. وفي الأشهر الستة الماضية، لم يتمكن من العودة سوى 84 لاجئا، من أصل 200 000 من الأقليات الوطنية التي غادرت، لأن الوضع أصبح غير آمن للصرب على الرغم من محاولات رعاة كوسوفو الغربيين التعتيم على الأمر.

وأفشلت بريشتينا مرارا وتكرارا الحوار مع بلغراد وأوضحت أنها تعتزم مواصلة القيام بذلك إلى أن تعترف صربيا بشبه دولة كوسوفو. وتحظى هذه الممارسة الوقحة بدعم كامل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين يطالبان بلغراد بالاعتراف بكوسوفو بحكم الأمر الواقع، ويتجاهلان بذلك اتفاقات بروكسل الأساسية لعامي 2013 و 2015

على يوغوسلافيا، الذي لا تزال عواقبه تؤثر تأثيرا مباشرا على الحالة المتدهورة في البلقان. وأدى تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي غير القانوني في شؤون دولة ذات سيادة إلى عمليات قصف وحشية استمرت لمدة 78 يوما وتسببت في معاناة لا يمكن تصورها للسكان، مع سقوط آلاف الضحايا وأضرار كارثية. ووقعت غارات بالقنابل كل يوم تقريبا خلال تلك الفترة من عام 1999. وفي 21 نيسان/أبريل، قصف النانو مخيما للاجئين في قرية مايا. وفي 22 نيسان/أبريل، دمر المباني الحكومية والهياكل الأساسية المدنية. وفي 23 نيسان/أبريل، هاجم مقر إذاعة وتلفزيون صربيا. وفي 7 أيار/مايو، وقع هجوم مروع على السفارة الصينية في بلغراد. ونأمل أن يتذكر الصحفيون الذين يغطون جلسة المجلس اليوم تلك الأحداث المأساوية، التي كان من الممكن تجنبها لو لم تدوس الولايات المتحدة وحلفاؤها على القانون الدولي.

كان عدوان النانو على يوغوسلافيا انتهاكا صارخا للمقاصد والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني. لقد قوض سلطة المجلس، الذي لم يوافق أبدا على تصرفات النانو. لقد كان نقطة تحول في تاريخ العالم وأحيا روح المواجهة في العلاقات الدولية التي لم تتجلى بهذه الطريقة منذ نهاية الحرب الباردة.

وهذا ما اقترحنا مناقشته في المجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.9587)، ليس كمسألة تاريخية منسية منذ زمن طويل، كما قيل هنا، ولكن كحالة لم تعالج عواقبها بعد ولم يستند من دروسها بعد. غير أن الأعضاء الغربيين في المجلس طلبوا مرتين تصويتا إجرائيا لمنع عقد الجلسة. ومن الواضح الآن أنهم فعلوا ذلك ليس بدافع الجبن والرغبة في إخفاء جرائمهم خلال تلك السنوات فحسب، بل أيضا لإخفاء نواياهم الحقيقية تجاه بلغراد والصرب الذين يعيشون في منطقة البلقان الأوسع. وتتلاءم الحالة منطقيا مع سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الرامية إلى ممارسة الضغط على صربيا، وهي إحدى الدول الأوروبية القليلة التي تجرؤ على اتباع سياسة مستقلة والدفاع عن مصالحها.

لحقت بالمواطنين أثناء النزاع. ولكن تلك الأضرار لم تشمل سوى الفترة الممتدة حتى حزيران/يونيه 1999، أي قبل انسحاب جيش وشرطة صربيا من كوسوفو. ولا تهتم السلطات المحلية بالخسائر البشرية والمادية التي وقعت للسكان غير الألبان في السنوات التالية نتيجة للإرهاب الذي أطلقت عنانه بريشتينا ولا تنعكس في الإحصاءات العامة. ويشكل هذا الأمر استمرارا للسياسة الرامية إلى تشويه سمعة الصرب ووصفهم بلا أساس بأنهم أمة إبادة جماعية، وهو ما تحاول البلدان الغربية تحقيقه، بما في ذلك فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في سريبرينيتسا.

وعُلق استيراد السلع، بما في ذلك المواد الغذائية والأدوية، من وسط صربيا إلى كوسوفو منذ حزيران/يونيه 2023. ويجري تفكيك الهياكل التي تديرها بلغراد بصورة منهجية. ومنذ بداية العام، علقت سبع إدارات صربية عملياتها في الجيوب جنوب نهر إيبار. ويمثل الحظر المفروض على استخدام الدينار الصربي عملا تمييزيا. وكان مصحوبا بمدهامات الشرطة لمكاتب البريد وإغلاق المصارف وعرقلة مركبات نقل الأموال. لقد حرم ألبين كورتي ونظامه بصورة منهجية عشرات الآلاف من الناس من سبل عيشهم وشنوا حملة تطهير عرقي حقيقية. وتتواصل الهجمات على مواقع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وإضفاء الطابع الألباني على التراث الروحي الصربي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في بودوييفو، اقتحم "كاهن" نصب نفسه بنفسه من ألبانيا كنيسة رئيس الملائكة القديس ميخائيل حيث أحيى قداسا باللغة الألبانية وأعلن عن إنشاء كنيسة ألبانية وطنية في المقاطعة. وتحمل هذه الحادثة في طياتها الكثير. وتعلن مواقع العبادة الأرثوذكسية كمواقع كاثوليكية ويجري وصف الصرب المتدينون بأنهم محتلون ويتعرض تاريخ الإقليم للتروير بكل وقاحة.

وفي انتهاك للقرار 1244 (1999)، يغرق أعضاء الناتو كوسوفو بالأسلحة، مما يساعدها على إنشاء "جيشها" الخاص. وأصبح ألبان كوسوفو أنفسهم عدوانيين بشكل متزايد وأعلنوا عن استعدادات عسكرية واسعة النطاق ووضعوا مفهوما دفاعيا شاملا. كما أن ميزانية كوسوفو العسكرية تنمو باطراد.

وبفرضان الاتفاقات الشفوية غير الموقعة للفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو 2023 ويصفانها بكل نفاق بأنها اتفاقات ملزمة قانونا. وهو ما أشار إليه عدة متكلمين اليوم خلال هذه الجلسة.

وانحاز الاتحاد الأوروبي إلى جانب كورتي بدلا من إجراء الوساطة بحسن نية. ولذلك، يتحمل المسؤولية المباشرة عن العواقب المدمرة لسياسته. وتحاول واشنطن وبروكسل الاستعاضة عن القرار 1244 (1999) بمخططات مستحيلة التنفيذ بوضوح بهدف واحد هو بتر المقاطعة الجنوبية لصربيا. وتلعب المملكة المتحدة لعبتها الخاصة باقتراحها استخدام اتفاق بلفاست لعام 1998 نموذجا لحل مسألة كوسوفو، في إشارة إلى أن بلغراد يمكن أن تضطلع بالدور الذي أدته دبلن في مواجهة كاثوليك أيرلندا الشمالية. ويقترح أن يقبل الصرب سيادة كوسوفو وأن يكفلوا أيضا إدماج غيرهم من المواطنين الصرب من الإقليم في نظام حكم بريشتينا.

ولم يتحقق تقدم في إنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية. وفي انتهاك لاتفاقات بروكسل، عدلت البلدان الغربية مشروع ميثاقها المتعلق بالرابطة لتلبية مطالب ألبان كوسوفو. وجرى تفويض صلاحيات البلديات وأضيفت المطالب باحترام دستور كوسوفو وقوانينها وسلامتها الإقليمية. غير أن هذا لم يكن كافيا. وذهبت سلطات كوسوفو إلى أبعد من ذلك قائلة إنها ستصوغ بنفسها ميثاقا عندما ترى ذلك ضروريا. وهو ما يعني أنها لن تفعل ذلك أبدا.

وتُشرت قوة شرطة خاصة تتألف من ألبان في شمال كوسوفو الذي يسكنه الصرب. ولتلبية احتياجاتها، تُنزع الأراضي وغيرها من الممتلكات من السكان المحليين. وتستمر على هذه الفوضى رؤساء البلديات الألبان الصوريين الذين اغتصبوا السلطة بعد الانتخابات الزائفة في عام 2023. وطالب المواطنون بعزل من يسمون "رؤساء البلديات"، لكن كورتي حول الوضع إلى مهزلة بواسطة مكائد مشينة. وليس من المستغرب أن يرفض الصرب المشاركة في تلك المهزلة.

ولم يسلم أيضا التعداد السكاني، الذي بدأ في شهر نيسان/أبريل، من التلاعب. وتضمن استبياننا منفصلا لإجراء مسح للأضرار التي

أحدها. إننا نتكلم عن انتهاك بريشتينا لحرمة مباني الأمم المتحدة. لقد أظهر ألبين كورتي تجاهلاً صارخاً للمعايير القانونية الدولية المعترف بها عالمياً، بما في ذلك اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946، ما يدل على عجزه عن التعامل بطريقة حضارية. وهذه ليست المرة الأولى التي نرى فيها هذا. ولم تكن هناك حتى الآن مساهمة لألبان كوسوفو المتورطين في احتجاز موظف بعثة الأمم المتحدة ميخائيل كراسنوشيكوف والاعتداء الوحشي عليه في 28 أيار/مايو 2019. وقد أعلن عضو روسي آخر في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أندريه أنتونوف، شخصاً غير مرغوب فيه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 بقرار غير قانوني اتخذته سلطات كوسوفو. ولم تذكر السيدة عثمانى - سادريو ذلك في بيانها اليوم.

يجب عدم التشكيك في الدور المركزي للأمم المتحدة في تسوية كوسوفو. ولذلك السبب تظل أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ضرورية، ويجب الإبقاء على عدد موظفيها وتمويلها الحاليين. ويجب التوصل إلى حل بشأن كوسوفو وفقاً للقرار 1244 (1999)، وقبله لدى بلغراد وتأييده في نهاية المطاف من مجلس الأمن.

وإذا لم تتوقف أعمال ألبان كوسوفو وورعاتهم الغربيين، وإذا لم نجبرهم على احترام القانون الدولي والسعي إلى التوصل إلى حل توفيق مع بلغراد، فإن النزاعات المستمرة منذ عقود في البلقان يمكن أن تتصاعد إلى حريق كامل. إن جميع الظروف المؤاتية لتلك "العاصفة كاملة الأركان" تُهيأ أمام أعيننا من قبل الدول الغربية ووكلائها في السياقين الصربي - الكوسوفي والبوسني على حد سواء. وتدعو جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى اتخاذ موقف مسؤول ومبدئي وعدم تشجيع ذلك السلوك المتهور.

السيد فرنانديس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تشيد موزامبيق برئاسة مالطة على عقد هذه المناقشة.

ونشكر السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام لكوسوفو ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطتها الشاملة والمتبصرة. وننوه بحضور فخامة رئيس صربيا، السيد

وإزاء هذه الخلفية، يدعونا أن تقرير الأمين العام الأخير (S/2024/282) لا يذكر مرة أخرى تلك الحقائق الفظيعة ولا توجد أية إشارة إلى العواقب الإنسانية للحصار التجاري الذي يفرضه الإقليم وحظر الدينار الصربي. وفي هذا الصدد، نطالب رئيس الأمانة العامة للأمم المتحدة ومروؤوسيه ألا يخفوا الحقائق المزعجة أو يوفرُوا ستاراً للسلطات في بريشتينا.

وتواصل بريشتينا إصدار إعلانات لعموم الألبان تتماشى مع فكرة قبول استقلال كوسوفو مشروعاً مؤقتاً على طريق الوحدة مع ألبانيا. وتقوض رغبة ألبين كورتي في إعادة رسم الحدود الاستقرار الإقليمي وتؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة. وكما ذكر الرئيس فوتشيتش اليوم، انضم ممثلو حزب كورتي إلى ائتلاف المعارضة الألبانية من أجل الانتخابات المقبلة لبرلمان مقدونيا الشمالية. وهذا مثال واضح على كيفية قيام سلطات كوسوفو بإثارة اتجاهات مؤدية إلى الانفصال في البلقان.

ومع ذلك، وبدلاً من الإدانة المبررة، يتلقى سكان كوسوفو تنازلات من الغرب في شكل سفر بدون تأشيرة في منطقة شنغن ودعم طلبهم للانضمام إلى مجلس أوروبا. وشكل التصويت في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في 16 نيسان/أبريل ضربة قوية أخرى للقانون الدولي. وخلافاً للنظام الأساسي لمجلس أوروبا، يوشك مرشح من غير الدول أن يُقبل في مجلس أوروبا. وجرى تجاهل النداءات المبررة من صربيا بانتظار قرار مجلس الأمن بشأن وضع كوسوفو. إن قائمة المطالبات الأولية لبريشتينا سخيفة. ولا تزال أمام مجلس أوروبا فرصة لتجنب نتيجة مخزية أثناء اجتماع لجنة وزرائه في شهر أيار/مايو. ونحثه على ألا يفوت هذه الفرصة.

ونشير، على وجه الخصوص، إلى الحالة الفظيعة المذكورة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بتخريب مكاتب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في زفيتسان وزوبين بوتوك وليبوسافيتش. وفي أعقاب أحداث أيار/مايو 2023، اقتحمت مكاتب البعثة ونُهبت مرة أخرى، وانتقل ما يسمى بموظفي البلديات من ألبان كوسوفو إلى

والحوار البناء. والمصالحة جهد جماعي يتطلب مدخلات متساوية من جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك الزعماء السياسيون والطوائف العرقية والشباب والنساء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بدعم من المنظمات الدولية.

وإذ تسلم موزامبيق بالنكسات، فإنها ترحب ترحيباً حاراً بالاختراق الدبلوماسي الذي تحقق مؤخراً من خلال الاتفاق على سبيل التطبيع بين كوسوفو وصربيا. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي وأصحاب المصلحة الآخرون في تيسير ذلك التقدم.

وتعطي موزامبيق، بوصفها مؤيدا ثابتا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الأولوية لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة الأوسع. ونؤيد تأييدا تاما انخراط البعثة المستمر مع المجتمع الإقليمي، والتزامها بدعم القرار 1244 (1999) وتعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ضمان الأمن في أوروبا.

ونرحب بإصدار القانون المتعلق بالعنف المنزلي والعنف الجنساني مؤخراً في كوسوفو ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الاستقرار وإعادة بناء الثقة وتعزيز الحوار بين الطوائف والمؤسسات. كما نؤيد جهود الأطراف الفاعلة الإقليمية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التوسط في النزاعات وتعزيز مؤسسات كوسوفو.

وفي الختام، تلتزم موزامبيق بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في كوسوفو، وهي على استعداد للإسهام في المسعى الجماعي نحو مستقبل أكثر إشراقاً للجميع.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها. وأرحب ترحيباً حاراً بالرئيس فوتشيتش والرئيسة عثمانى - سادريو في مجلس الأمن.

تشيد اليابان، بوصفها بلداً يشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى ضمان السلام والأمن في البلقان، بموظفي بعثة الأمم المتحدة

ألكسندر فوتشيتش. ونرحب أيضاً بالسيدة عثمانى - سادريو في هذه الجلسة.

ينطوي استقرار كوسوفو على آثار عميقة على المشهد الأمني في المنطقة وخارجها. ويساور موزامبيق قلق بالغ إزاء تصاعد التوترات بين صربيا وكوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تبعث الحالة الأمنية الهشة في شمال كوسوفو على القلق البالغ. وتظل الحالة محفوفة بالمخاطر، مع مخاوف من أن التوترات يمكن أن تتصاعد إلى نزاع مسلح أوسع نطاقاً. والجهود الدولية القوية ضرورية لتهدئة النزاع وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وتؤكد الحوادث الأخيرة التي أسفرت عن وقوع إصابات الحاجة الملحة إلى تهيئة مناخ من الثقة، والحوار بين الأطراف والتقييد الصارم بسيادة القانون والمساءلة عن أي انتهاكات. ولذلك، ندعو جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين إلى التحلي بالحكمة والتبصر في قراراتهم لحماية التقدم الذي أحرز بشق الأنفس نحو السلام والمصالحة في كوسوفو.

إن القيود المفروضة على حرية التنقل والأنشطة الاقتصادية والعقبات التي تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوسوفو تثير القلق لأنها تعوق حقوق المجتمعات المحلية ورفاهها. فلا بد من معالجة هذه القيود على وجه السرعة.

وفي ضوء الأحداث الأخيرة، نحث قيادة كل من صربيا وكوسوفو على أن تعززا بنشاط المصالحة بين طائفتيهما وأن تمتنعا عن أي أعمال قد تحرض على العنف أو تزيد من حدة التوترات. فأعمال الانتقام بين الطوائف لا تؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات القائمة وتقويض آفاق السلام على المدى البعيد. ويجب رفض الخطب التحريضية وخطاب الكراهية والاتهامات غير المؤسسة والمعلومات المضللة والعنف بأي شكل من الأشكال، لأنها تقوض الجهود الرامية إلى تهيئة مناخ من السلام والثقة المتبادلة بين الأطراف.

فتحقيق السلام الدائم يتطلب التزام جميع قطاعات المجتمع وإشراكها وتسامحها، استناداً إلى مبادئ الاحترام المتبادل والعدالة

أيضاً بأن الحالة في كوسوفو تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه قبل 25 سنة خلت. لذلك ينبغي استعراض دور البعثة وفقاً لذلك.

ختاماً، تقف اليابان على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الجهات المعنية لتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في المنطقة.

السيد إيكسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها. ونرحب أيضاً بحضور الرئيس فوتشيتش والرئيسة عثمانى - سادريو في القاعة.

أود في البداية أن أقول إن المملكة المتحدة ترحب بالالتزامات الواضحة بالسلام والحوار التي سمعناها اليوم من كل من صربيا وكوسوفو. وعلى الرغم من الاختلافات، نعتقد أن هذا هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يحقق الاستقرار والازدهار في المنطقة.

والمملكة المتحدة مؤيد منذ أمد بعيد لسيادة كوسوفو واستقلالها. ونشيد بجهود الحكومة لتعزيز سيادة القانون ونرحب بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية لعام 2016 بشأن ممتلكات دير ديتشاني. ذلك الالتزام بالإصلاح جعل كوسوفو تقترب خطوة من تحقيق تطلعها إلى الانضمام إلى مجلس أوروبا. وسيعود ذلك بفوائد ملموسة على جميع مواطني كوسوفو. وتنتطلع المملكة المتحدة إلى العمل مع كوسوفو بشأن الخطوات التالية نحو اتخاذ لجنة الوزراء قراراً إيجابياً.

بيد أن عدم وجود اتفاق تطبيع شامل وقاطع بين كوسوفو وصربيا لا تزال له آثار سلبية على المنطقة. وبينما نرحب بالتقدم المحرز في كانون الأول/ديسمبر بشأن خريطة طريق الطاقة ولوحات الترخيص، لا تزال المسائل الأساسية دون حل. ونشجع كلا الجانبين على المشاركة البناءة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، والوفاء بالتزاماتهما، بما في ذلك إنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية. ويلزم أن يقرن ذلك بالتزام بتهيئة بيئة مؤاتية لإحراز مزيد من التقدم في الحوار.

ونرى أن هناك ثلاثة عوامل ذات أهمية خاصة.

أولاً، ذلك يعني أن كوسوفو ينبغي أن تمارس سلطاتها السيادية بطريقة تمثل سكانها المتعددي القوميات، وتظهر الاحترام الكافي

لِلإدارة المؤقتة في كوسوفو على التزامهم، وتشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زيادة على قيادتها وانخراطها النشط مع الشركاء المحليين والدوليين لتعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف.

ونشيد بالتطور الإيجابي لكوسوفو، القائم على سيادة القانون، منذ استقلالها والاستقرار النسبي الذي تم التوصل إليه في المنطقة. ولكن، كما ذكر في جلسة مجلس الأمن المعقودة في شباط/فبراير (انظر S/PV.9545)، ما زال يساور اليابان القلق إزاء الحالة على الأرض، حيث وقعت عدة حوادث سلبية مؤخراً. فلا بد من إجراء تحقيق كامل في هجوم بانيسكا في أيلول/سبتمبر الماضي، ويجب محاسبة مرتكبيه على أساس التحقيق المحايد.

كما نشدد على أهمية التواصل الكامل والشفاف والحوار المستمر بين الأطراف فيما يتعلق بالسياسات التي لها تأثير كبير على الاستقرار في المنطقة وحياة الناس اليومية، مثل التدابير المتعلقة بالعملة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من المسائل الجارية بين الطرفين، فإن المهم هو أن يتطلع الجانبان إلى المستقبل، وأن يعيدا الالتزام بالاتفاقات القائمة وأن يواصل تنفيذها بحسن نية. فإثارة انعدام الثقة ليس نهجا بناء. وينبغي تجنب أي إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد.

ولذلك، تحت اليابان بقوة كلا الطرفين على مواصلة الانخراط في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشينا، وهو أساسي للسلام والاستقرار في غرب البلقان. ونسلط الضوء على أن انضمام غرب البلقان إلى الاتحاد الأوروبي سيسهم في تحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة. وفي هذا السياق، أطلقت اليابان في عام 2018 مبادرة التعاون في غرب البلقان لدعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في غرب البلقان بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتعزيز التعاون الإقليمي.

وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، منذ إنشائها في عام 1999، بدور حاسم في دعم كوسوفو. ونسلم

بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها كل من صربيا وكوسوفو خلال الأشهر الماضية، بما في ذلك حل المسائل المتعلقة بلوحات تسجيل المركبات وممتلكات دير فيسوكي ديتشاني. بيد أننا ما زلنا نشعر بالقلق لأن التوترات لا تزال مرتفعة، ونأسف للحالات العديدة من الأعمال العدائية التي شهدناها خلال الأشهر الستة قيد الاستعراض. إن الوضع ما برح مقلقاً في أعقاب الهجمات الإرهابية على قوة شرطة كوسوفو في أيلول/سبتمبر 2023، مع زيادة في خطر التصعيد. وندعو بشكل عاجل إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من كلا الجانبين لضمان وقف التصعيد وحماية سلامة جميع السكان.

ونكرر دعواتنا إلى تقديم مرتكبي هجمات أيلول/سبتمبر إلى العدالة ومحاسبتهم على أعمالهم. ومن الأهمية بمكان في هذه المرحلة أن يبذل الجانبان قصارى جهدهما لضبط النفس في أقوالهما وأفعالهما وتجنب العنف بأي ثمن. ويظل الحوار الأداة الوحيدة المتاحة للأطراف على أمل تحقيق السلام المستدام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ونحيط علماً بالاستفتاء المحلي الذي أجري أمس بشأن إقالة رؤساء البلديات في البلديات الشمالية في كوسوفو، وهو جزء حاسم من العملية الديمقراطية. غير أننا نأسف للظروف التي أدت مرة أخرى إلى مقاطعة أخرى. تظل المشاركة الكاملة وغير المشروطة لجميع الأطراف الفاعلة في العملية الانتخابية حيوية للأداء السليم للديمقراطية.

تدعو مالطة الطرفين إلى احترام التزاماتهما الناشئة عن الاتفاق على طريق تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في ذلك الصدد، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية التي ستكون مفيدة بشكل خاص في عملية التطبيع، ونأمل أن نرى تقدماً سريعاً في العمل بشأن ذلك في الأشهر المقبلة. يتضمن الاتفاق أيضاً التزاماً من كلا الطرفين بعدم الاعتراض على عضوية كل منهما في المنظمات الدولية، الأمر الذي سيكون خطوة هامة نحو مزيد من التعاون والتكامل الإقليميين.

وتواصل مالطة التشديد على أهمية الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بوصفه أفضل منبر لتيسير الحوار بين الجانبين ومحفلاً مثالياً

للطوائف التي لا تشكل أغلبية في كوسوفو. ونحث الأطراف على العمل مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لتحديد الحلول التقنية للتحديات المتعلقة بتنفيذ اللائحة الجديدة المتعلقة بالعملة الأجنبية.

ثانياً، إنه يعني ذلك أن "صربسكا ليستا" وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية من صرب كوسوفو ينبغي ألا تقف في طريق ممارسة صرب كوسوفو لحقوقهم الديمقراطية وإسماع أصواتهم. ونعتقد أن مقاطعة التصويت على سحب الثقة من رؤساء البلديات في البلديات الشمالية الأربع بالأمس لم تبعدنا إلا عن استعادة الديمقراطية التمثيلية التي يستحقها السكان المحليون.

أخيراً، يعني تحقيق العدالة في جميع أعمال العنف، بما في ذلك حقيقة أنه ينبغي لصربيا أن تكفل محاسبة مرتكبي الأحداث المروعة التي وقعت في بانيسكا في أيلول/سبتمبر الماضي والهجمات على أفراد قوة كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أيار/مايو الماضي. في ذلك السياق، وبصفتي مؤيداً منذ أمد بعيد للعمل الدولي والمساءلة عن ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، أود باسم المملكة المتحدة أن أحيي جميع الذين يتكلمون عن تجاربهم الشخصية على شجاعتهم الهائلة.

ختاماً، أود أن أعرب عن امتنان المملكة المتحدة للممثلة الخاصة ولجميع موظفي البعثة الذين أسهموا في عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مدى السنوات الـ 25 الماضية. وبما أن الظروف على أرض الواقع اليوم لا تمت بصلة لما كانت عليه عام 1999، نعتقد أن الوقت مناسب للمجلس لاستعراض دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومسؤولياتها. وسيضمن ذلك مواصلة الدعم الفعال للأمن والاستقرار وحقوق الإنسان في كوسوفو، بطريقة تجسد عالم عام 2024.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كارولين زيادة على إحاطتها وأرحب برئيس صربيا ورئيسة كوسوفو في جلسة اليوم. وترحب مالطة

للتهديد ومنع التطهير العرقي، ولا سيما بعد فشل الجهود الدبلوماسية وسط مخاوف بشأن الاستقرار الإقليمي وزيادة النزوح.

ورداً على الملاحظات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي، بشأن ما يسمى بالاجتماع المقترح بشأن عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي قبل 25 عاماً، أصدر أعضاء المجلس حكمهم بشأن تلك المحاولة لتأسيس المجلس بصورة أكبر بالاعتراض على عقد الجلسة. إن ممثل الاتحاد الروسي غاضب ببساطة لأن المجلس أدرك حقيقة ذلك الجهد الرامي لاختطاف هذه الهيئة بغية نشر نسخة مشوهة من التاريخ، ونصيحتي لزميلي الروسي هي أنه بحاجة إلى تجاوز الأمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لكل من الرئيس فوتشيتش والسيدة عثمانى - سادريو لمدة ثلاث دقائق لكل منهما، كما هو متفق عليه، لأننا تجاوزنا الوقت بالفعل.

أعطي الكلمة للرئيس فوتشيتش.

الرئيس فوتشيتش (تكلم بالإنكليزية): لم يتم الاتفاق على ذلك، ولكن لا يهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تم الاتفاق على ذلك.

الرئيس فوتشيتش (تكلم بالإنكليزية): لا، لم يتم الاتفاق على ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أخبرتي نائبتي للتو أنها انقثت معكم على ذلك. ولن أقبل أن يقال إنها كاذبة. سيدي الرئيس، لديكم ثلاث دقائق.

الرئيس فوتشيتش (تكلم بالإنكليزية): أنا أسف جداً لأنك متوترة جداً. أردت فحسب إضافة بعض الأمور.

أولاً وقبل كل شيء، وردا على ممثل الولايات المتحدة، لم يكن الإجراء المتخذ ضد صربيا مشروعاً. بل كان غير مشروع بالمرّة. لقد كان عدواناً على دولة مستقلة ذات سيادة، وقد ارتكب دون موافقة ودون أي قرار من مجلس الأمن. ولكن الأهم من ذلك أنني سمعت اليوم

لمناقشة المسائل التي تؤثر على جميع السكان في الإقليم والتفاوض بشأنها. ومن الأمثلة على ذلك قرار حظر المعاملات النقدية بالدينار الصربي. وعلى الرغم من أن أهداف القرار تبدو حسنة النية، فإن ذلك القرار سيكون له أثر سلبي على الأقليات الصربية، ومن المناسب إجراء مناقشة شفافة مع جميع الجهات المعنية قبل التنفيذ.

وتظلّ مالطة ملتزمة التزاماً كاملاً بطموحات انضمام كوسوفو وصربيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتحتّ كليهما على مواصلة مسار الإصلاحات المؤدية إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي بمشاركة كاملة من مختلف الجهات المعنية من داخل المجتمع المدني، بما في ذلك المجتمعات الضعيفة والمهمشة. ويجب أيضاً وضع المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة للمرأة في المجال السياسي وعملية صنع القرار في صميم هذه الجهود.

تسلّم مالطة أيضاً بأهمية دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار، لا سيما بالنظر إلى التصعيد الأخير في التوترات. ونشيد بعملها بشأن الحفاظ على حقوق الإنسان وتعزيزها، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والشباب في كوسوفو.

ختاماً، تشجّع مالطة كلا الطرفين على توجيه جميع الجهود لتقادي التراجع عن التقدم الذي تم إحرازه، وعلى مواصلة العمل وتكثيفه لإيجاد حل سلمي طويل الأمد ومفيد للطرفين.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة ليدلي ببيان إضافي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني أحتاج إلى الرد على ملاحظات أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي.

من المهم التوضيح لأجل السجل هنا. كانت عملية قوات التحالف التي قام بها حلف شمال الأطلسي في عام 1999 مشروعة وضرورية لطرد قوات نظام ميلوسيفيتش من كوسوفو ووضع حد للتطهير العرقي في كوسوفو. وكانت عملية قوات التحالف الخيار الأخير للتصدي

المائة في شمال كوسوفو. وما قالاه لي هو إن هؤلاء الأشخاص سيستقيلون لأنه لا أحد منا في أوروبا يقبل بهذا النوع من الانتخابات أبداً وأنه ينبغي لي أن أحث أبناء الطائفة الصربية على ضرورة أن يشاركوا في الانتخابات القادمة وأنهم سيقومون بعملهم مع بريشتينا. وبعد ذلك، بعد 20 يوماً، طلبوا منا رفع ذلك الالتماس. وقد رفعناه وجمع هؤلاء الأشخاص أكثر من 20 في المائة من إجمالي الأصوات والتوقيعات من جميع أنحاء شمال كوسوفو - وحتى ذلك لم يكن كافياً. ثم بدأت بريشتينا تمارس حيلًا أسوأ لتقويض الديمقراطية، فأضافت إلى قائمة الناخبين مشاركين جددًا وأشخاصًا جددًا لا وجود لهم في شمال كوسوفو. وفصلاً عن ذلك، كان 12,47 في المائة منهم من الألبان الذين لم يسبق لهم مطلقاً العيش في ذلك الجزء من كوسوفو، وهذه هي الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية.

وأود أن أعرض على المجلس صورة واحدة فقط لأن بعض الأعضاء كانوا يشيدون بمستوى الديمقراطية. وهذه صور الكاميرات والطاولات المفتوحة التي لا يستطيع أحد التصويت فيها بحرية - لمجرد أن يعرف أعضاء المجلس أن هذه هي الطريقة التي تعمل بها فعليا تلك الديمقراطية العظيمة، وفقاً لمنظمة فريدم هاوس وغيرها. هذا مركز اقتراح في ليبوسافيتش بشمال كوسوفو.

وأود فحسب أن أبلغ المجلس بأن صربيا ستقوم بعملها مرة أخرى، حتى فيما يتعلق بقضية بانيسكا. ولكننا لن نسمع أبداً أي شيء عن طرد الصرب من كامل أراضي كوسوفو وأخشى كثيراً أن نسمع في المرة القادمة كلمات أصدق من السيدة عثمانى لأنها قالت اليوم إن الصرب يشكلون نسبة 3 إلى 4 في المائة من سكان كوسوفو. وهذا اعتراف كبير بسياساتهم الرائعة لأنه حتى قبل عامين، كان الصرب يمثلون أكثر من 7,5 في المائة من سكان كوسوفو. وذلك يوضح كيف أن جميع من يدعون أن الديمقراطية هدفهم الوحيد يمارسون التطهير العرقي.

في الختام، أود في المقام الأول أن أشكر جميع البلدان التي تحترم القرار 1244 (1999) واستقلال صربيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وسنلتزم دائماً بقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة.

ما لا يقل عن ثمانية من أعضاء مجلس الأمن يعربون عن قلقهم إزاء قضية بانيسكا. ومع ذلك، وباستثناء اثنين منهم، لم يعرب أحد عن قلقه بشأن الصرب السبعة الذين أصيبوا. ولم يبد أحد اهتماماً بمصير الشاب ستويانوفيتش أو مصير دراغيشا غالياك، الذي أُطلق عليه الرصاص مرتين. ولكن أحداً من أعضاء المجلس لم يسمع عن ذلك من قبل. وبدلاً من ذلك، فقد سمعنا قصصاً وحكايات خرافية عن إيقاف بعض الحافلات وعن الاحتفاظ بوثائق لمدة ساعتين، وهو إجراء اعتيادي يمكن أن يحدث كل يوم في أي بلد في أوروبا، وكذلك في العالم.

فيما يتعلق بالمسائل الأخرى، قال بعض أعضاء المجلس إنه نعم، ينبغي السماح لكوسوفو بالانضمام إلى جميع المنظمات الدولية. ولكنهم نسوا أن يذكروا أنه قبل أن يحدث ذلك - ولا يشمل ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها - كان من المفترض أن يحدث شيء آخر، وهو تشكيل رابطة للبلديات الصربية، وهو ما تم الاتفاق عليه مع المستشار الألماني شولتس والرئيس الفرنسي ماكرون ورئيسة الوزراء الإيطالية ميلوني وكل من ناقشنا معهم المسألة من الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بكل الأمور الأخرى التي سمعناها هنا عن الديمقراطية العظيمة وكل المشاكل التي تواجهها صربيا، لن أعلق على مغادرة 500 000 شخص صربيا في السنوات الـ 15 الماضية، لأنه خلال فترة العامين المنقضيين فقط غادر 365 000 شخص كوسوفو، من بينهم 65 000 شخص غادروا منذ الأول من كانون الثاني/يناير من هذا العام وحده. ومنطقة وسط صربيا وحدها أكبر بستة أضعاف من مقاطعتنا كوسوفو المتمتعة بالحكم الذاتي. ولكن هذه أمور نسمعها كل يوم.

بالانتقال إلى عملية الانتخابات، أردت أن أشرح المسألة لممثل المملكة المتحدة هنا لأنني أعتقد أن أعضاء المجلس يتظاهرون بعدم معرفة ما كان يحدث والقرار الذي اتخذه الصرب. وأريد أن أذكر بعض الأعضاء بأنني تلقيت دعوة من الرئيس ماكرون والمستشار شولتس إلى كيشيناو لمناقشة مسألة الانتخابات بعد تلك العملية الانتخابية الديمقراطية الرائعة والمتميزة التي بلغت نسبة المشاركة فيها 3,4 في

الماضي. ومن هذا المنطلق، كان ينبغي لفوتشيتش أن يخبرنا اليوم ما إذا كان نادمًا على انتمائه لنظام تسبب في مقتل أكثر من 000 150 مدني، بدلا من إطلاق عبارات دعائية؛ وما إذا كان يندم على أي شيء من حياته المهنية في تسعينيات القرن العشرين؛ وما إذا كان يأسف للدعوة إلى الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا من على منبر برلمانته؛ وما إذا كان نادمًا على وقوفه وراء شيشيلي عندما قال "يجب ألا نترك أي ألباني على قيد الحياة"؛ وما إذا كان يندم على طرد جميع الصحفيين من البلد خلال تلك الحروب؛ وما إذا كان يندم على تمجيد ميلوسيفيتش قبل عام واحد فقط، واصفا إياه بأنه "رجل عظيم ذو نوايا عظيمة"؛ وما إذا كان يندم على حقيقة أنه انتمى إلى ذلك النظام وخدمه بهذا الإخلاص. إن ضحايا ذلك النظام يجلسون هنا. وينبغي للسيد فوتشيتش أن يتوقف لحظة ويعتذر لهم، ليُظهر للجميع ما إذا كان لا يزال يتحلى ولو بنذر يسير من الإنسانية.

رفعت الجلسة الساعة 13/30.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد استُخدمت ست دقائق، لذا ربما يمكنكم، السيدة عثمانى - سادريو، محاولة الالتزام بالدقائق الأربع الأخيرة.

السيدة عثمانى - سادريو (تكلمت بالإنكليزية): سأحاول الالتزام بثلاث دقائق، كما اقترحت في البداية، سيدتي الرئيسة.

من الواضح أن ذكره الرئيس فوتشيتش للتو غير صحيح على الإطلاق. وأود أن أدعو كل عضو من أعضاء المجلس إلى زيارة جمهورية كوسوفو بالفعل حتى يتمكنوا من أن يروا بأنفسهم التقدم الذي أحرزناه والديمقراطية التي تزدهر، ومن ثم يمكنهم أن يفهموا ويقرروا ما إذا كانوا يريدون أن يصدقوا أعينهم أو أكاذيبهم.

لم أتكلم عن الماضي - كما اتهمني ممثلا صربيا وروسيا. لقد تكلمت عن كوسوفو كما هي اليوم. ولكن كوسوفو كما هي اليوم شكلتها أيضا آلام الماضي، لسبب واحد بسيط، وهو الافتقار إلى العدالة. وكلنا نعرف وكلنا تعلمنا من التاريخ أن السلام يقتضي التعامل مع